دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان

The Role of Civil Society Organizations in the Face of Poverty in Amman City

لبنى العضايلة

Lubna Al-adaileh

كلية الاميرة رحمة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

بريد الكتروني: lubnaadaileh@bau.edu.jo

تاريخ التسليم: (2018/1/17)، تاريخ القبول: (2018/4/27)

ملخّص

هدفت الدّراسة التعرّف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر، وذلك من خلال التعرّف إلى آليات عملها، والاستراتيجيات التي تتبعها، والبرامج التي تقدمها، وكذلك التعرّف إلى المعوقات التي تحد من أدائها. ولتحقيق ذلك أجريت دراسة مسحية لكافة العاملين في برنامج تمكين جيوب الفقر في المؤسسات الأربعة المعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والبالغ عددهم الكلي (64) موظفاً وموظفة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) إذ طبقت الدّراسة الأساليب الإحصاء الوصفي لبيان الفروق والدّلالات الإحصائية للمتغيرات. وتوصّلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل ضمن برنامج جيوب الفقر تتلخّص في المطالبة بتعديل بعض التّشريعات القائمة، والكشف عن ضعفها وكثرة ثغراتها لتحقيق الهدف المنشود، وتبيّن أن أهم الاستراتيجيات المستخدمة في الحد من الفقر هي استراتيجية تمكين الفقراء، ويليها المشاركة والتّضامن، واستراتيجية الإقناع، ومن ثم استراتيجية الضّغط، كما تبيّن أنّ أهم االبرامج التي تقدمها المؤسّسات هي برامج تدريب وتأهيل لأفراد المجتمع المحلي، وتقديم برامج تهدف لتنمية مهارات أفراد المجتمعات المحلية، وأما فيما يتّصل بالمعوقات التي تواجه المؤسّسات فكانت المعوّقات الاجتماعية والثقافية والسّياسية والاقتصادية، يليها المعوّقات الخاصّة بالمؤسّسة. كما أظهرت النّتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر تعزى للمنصب، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر تعزى لمدة عمل العاملين في تلك المؤسّسات.

الكلمات المفتاحية: مؤسّسات المجتمع المدني، الفقر، جيوب الفقر.

Abstract

The study aimed to identify The Role of Working Civil Society Organizations Facing Poverty in Amman City, through identifying their work mechanisms, strategies, provided programs, as well as identifying the obstacles that limit their performance. To achieve the purpose, a survey was applied for all employees in the poverty pockets empowerment program in the four organizations approved in Ministry of Planning and International Cooperation, amounted (64) employees, the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used, the study applied descriptive statistics methods, to show the statistical differences for the variables. The results of the study reached that the mechanisms of civil society organizations working in the poverty pockets program are summarized in demanding the amendment of some existing legislation, and detect their weaknesses and gaps that prohepit it from achieving the desired purpose, the results of the study also showed that the most important strategies used to reduce poverty were found is the strategy of empowering the poor, followed by participation, solidarity, persuasion and then pressure strategies, the most important programs provided by the organizations are training and rehabilitation programs for members of the local community, while the constraints that facing organizations were social, cultural, political and economic, followed by the internal constraints of the institution itself. The results showed that there are no statistically significant differences in the constraints that limit the role of civil society organizations in facing of the poverty problem according to the occupational level, and there is no a statistically significant differences in strategies used by civil society organizations in their role in facing poverty according to worker’s experience in these organizations.

Keywords: Civil Society Organizations, Poverty, Pockets of Poverty

مقدمة

حظي موضوع الفقر باهتمام عالمي؛ فهو يشكّل مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية وجدت منذ بدء الخليقة، واستمر الاهتمام بها تاريخياً وعلى الأصعدة كافة.

وبدأت المنظّمات الدولية بإيلاء دراسة الفقر أهمية قصوى ووضع الحلول اللازمة لمواجهتها، ويعد الأردن من البلدان التي أولت اهتماماً كبيراً لموضوع الفقر؛ حيث بذل جهوداً كبيرة للحد من الفقر، سواء على صعيد تبني سياسات وبرامج تنموية عامة أو برامج خاصة استهدفت الحد من الفقر وزيادة التّكافل الاجتماعي، وقد عملت الحكومة بالتّعاون مع القطاع الخاص ومؤسّسات المجتمع المدني والمنظّمات الدولية على تخفيض معاناة الفقراء وإنشاء مؤسسات تعنى برصد الفقر ومراقبته والحد منه، ولذلك بدأ الاهتمام العلمي والبحثي على المستوى المحلي، وأنشئت المؤسّسات والمنظّمات للتّعامل مع ظاهرة الفقر.

ومع كل الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفقر، إلا أنّه من الملاحظ استمرار هذه المشكلة، الأمر الذي أوجب بأن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور بارز لمواجهة هذه المشكلة؛ وعليها أن تُظْهر نفسها كمؤسسات اجتماعية وليس كتجمعات أو وكالات خيرية، ولأهمية دور منظمات المجتمع المدني العالمية في مجال مكافحة الفقر قامت المنظّمات العالمية بمساندتها، وذلك بتمويل برامجها ومشاريعها، التي من شأنها أن تحدّ من مشكلة الفقر، وقد أسهم ذلك بإعطائها ثقلاً أكبر من حيث توفير الاستقلال لها.

ولأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر كان من الضروري تضافر الجهود الحكومية معها للتخفيف من الفقر، وتحسين أوضاع الفقراء وتقديم الرّعاية بشكل أكثر عدالة وفاعلية من خلال استجابة الحكومات بسماحها إقامة شراكات مع المجتمع المدني من خلال مؤسساته، الأمر الذي يحتم علينا دراسة دور هذه المؤسّسات في التّخفيف من هذه المشكلة التي أصبحت تشغل بال الكثيرين، ودراسة آليات العمل التي تقوم بها مؤسّسات المجتمع المدني، والاستراتيجيات التي تعتمدها للحدّ من هذه المشكلة.

مشكلة الدّراسة

على الرغم من الجهود الحثيثة والملحوظة التي تبذلها المؤسّسات الحكومية ومؤسّسات المجتمع المدني للتّصدي لمشكلة الفقر بمختلف السّبل الوقائية منها والعلاجية، إلا أننا ما زلنا نشهد نمواً وانتشاراً متسارعاً للفقر في جميع مناطق المملكة، وزيادة أعداد جيوب الفقر بالمملكة من 22 جيب فقر في العام 2006 إلى 32 جيباً في العام 2008؛ الأمر الذي يثير الجدل حول دور منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر بجميع برامجها. (Department of Statistic, 2010).

ومن هنا جاءت هذه الدّراسة للعمل على إبراز دور مؤسّسات المجتمع المدني في مكافحة الفقر أو التّخفيف منه، ورصد مواطن القوة والضعف في البرامج المقدّمة من المنظّمات، وذلك بالتعرّف إلى آليات عمل هذه المؤسّسات في مواجهة مشكلة الفقر، وتحديد المعوقات التي تحد من أدائها ودورها في مواجهة مشكلة الفقر؛ والتعرّف إلى استراتيجيات تفعيل دور مؤسسات المدني في مواجهة مشكلة الفقر، لذلك جاءت هذه الدراسة في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي آليات عمل مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر؟
2. ما الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر؟
3. ما البرامج التي تقدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر؟
4. ما المعوّقات التي تحد من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر؟
5. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر تعزى للمنصب؟
6. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر تعزى لمدة عمل العاملين في تلك المؤسّسات؟

أهميّة الدّراسة

يمكن تحديد أهميّة الدّراسة بالنّقاط التّالية:

1. تنبع أهمية هذه الدّراسة من تركيزها على عنصر أساسي في عملية التّنمية للمجتمعات المحلية وهي مؤسّسات المجتمع المدني التي تشهد تزايداً ملحوظاً في أعدادها، الأمر الذي يتطلّب التعرّف إلى دورها في تقديم المساعدة اللازمة للفئات المستفيدة.
2. ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع الأردني ولا سيما في ظل اللجوء السوري الذي خلّف مشاكل غير مسبوقة، الأمر الذي يجب أن يساعد صنّاع وراسمي السياسات والمسؤولين في وضع الخطط المناسبة من أجل تطوير أدائها وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، حيث تشير الإحصاءات أن خط الفقر في الأردن وبحسب بيانات مسح نفقات الأسرة ودخلها للعام 2010 يبلغ 814 ديناراً مقابل 680 ديناراً بحسب نفقات العام 2008، وارتفاع جيوب الفقر في المملكة من 22 جيب فقر في العام 2006 إلى 32 جيباً للعام 2008. (Department of Statistics, 2010)
3. تتمثل أهمية الدّراسة في إثراء الدّراسات العلمية في مجال الفقر من خلال دراسة الجمعيات الخيرية ودورها في الحد من الفقر، ومحاولتها للتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي في مجموعها ستعزز إمكانية الباحثين في صياغة أبحاثهم العلمية واختيارها في هذا المجال. وكذلك ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بدراسة مؤسسات المجتمع المدني ودورها في مواجهة الفقر في المجتمع الأردني.

أهداف الدّراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرّف إلى آليات عمل مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر.
2. التعرّف إلى الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر.

3. التعرّف إلى نوعية البرامج التي تقدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر.
4. التعرّف إلى المعوقات التي تحد من أداء دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر.
5. تفحص وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعوقات التي تحد من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر تعزى للمنصب.
6. تفحص وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر تعزى لمدة عمل العاملين في تلك المؤسّسات.

الإطار النّظري

يحمل الفقر معانٍ مختلفة باختلاف رؤى الباحثين، منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي؛ فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي: (كالدّخل، والملكية والمهنة والوضع الطبقي) وما هو ذاتي (أسلوب الحياة، ونمط الإنفاق والاستهلاك وأشكال الوعي الثّقافي)، ويعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات أبعاد وامتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع التّفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، وحالياً ينظر إلى الفقر على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التّعرّف على مستوى الفقر من خلالها، فبالإضافة إلى فقر الدّخل، هناك أيضا مفهوم فقر القدرات، بمعنى أن الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة، وهي التي تقوم على التّعليم والصّحة والمسكن والدّخل، وهي الجوانب التي تضمنها تعريف التّنمية البشرية الذي يؤكّد أنّ "التّنمية هي تطوير وتنمية العنصر البشري بما يؤدّي إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه في شفافية وحرية وديمقراطية، بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر (UNDP, 2006)، لذا تلعب مؤسّسات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات الاجتماعية في المجتمع الأردني للفقراء، حيث بدأت مؤسّسات المجتمع المدني في تفعيل دورها في حل مشكلة الفقر عن طريق العمل الجاد في توفير الدّخل الثّابت للأسر الفقيرة، ودعم المشروعات الإنتاجية، وتوليد فرص العمل، وسد نقص المهارات الخاصّة في المجتمع بتوفير برامج تدريبية، والحصول على قروض بشروط ميسّرة، وتشجيع المشروعات الصّغيرة ودعمها. وتساعد مؤسّسات المجتمع المدني في الجهود الموجّهة للتّخفيف من حدّة الفقر عن طريق ممارستها للأنشطة التي تعمل فيها (Hawrani, 2001) مثل إجراء مسح للأسر التي تحتاج إلى تدريب على العمل في نطاق المجتمع الذي تخدمه المؤسسة، وإجراء حصر لاحتياجات سوق العمل في نطاق المجتمع الذي تخدمه المؤسسة، وتقوم بدور الوساطة لإتاحة القروض للأسر الفقيرة، والنّساء المعيلات لبدء مشروعات إنتاجية جديدة، وتقدّم معونات للأسر الفقيرة في حدود إمكانياتها، بالتّعاون مع مؤسّسات المجتمع المدني الأخرى، والقيام بالعديد من الأدوار مثل كسب التّأييد، وتشكيل جماعات ضاغطة من المسؤولين للتأثير في متّخذي القرار، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم القومي لتوفير خدمات للفقراء، وتعزيز المشاركة المحليّة في تحديد الأولويات التّنموية ومأسسة هذه العمليات من خلال لجان ممثّلة للمجتمع المحلي.

وبناءً على ما سبق نجد - أن الحكومة الأردنية تعاملت بجدية مع مشكلة الفقر كأولوية وطنية ملحّة، وانتقلت بمفهوم التّعامل مع مشكلة الفقر من مفهوم تقديم المعونة النّقديّة إلى مفهوم التّمكين الاقتصادي للفقراء والتّركيز على التّمكين المجتمعي، ورفع القدرة الإنتاجية للفئات المهمّشة والفقيرة، وتعزيز دور مؤسّسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات الخيرية؛ ولذلك لا بدّ لها أن تتطوّر لكي تساهم بدور أساسي في التنمية البشرية، وتتجاوز الدور التّقليدي الذي ما يزال سائداً في بعض أنشطة مؤسّسات المجتمع المدني التي تقوم بالاكتفاء بتقديم الرّعاية للمحتاجين والفقراء إلى قيامها بدور تغييري تنموي تتحقّق من خلاله إسهامات في مجالات التّنمية البشرية، وتمكين الفقراء ومساعدتهم على اكتساب المعارف والتّدريب على خبرات مهنية أفضل، والعمل على مساعدة هذه الفئات بحيث تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم من خلال استخدام المصادر المتاحة داخل المجتمعات بقدر الإمكان؛ ولذا عملت وزارة التّخطيط على توقيع اتّفاقيات تنفيذ برامج تمكين الفقراء مع أربع مؤسّسات وطنية لتنفيذ مراحل تمكين جيوب الفقر في المملكة وعددها 32 جيباً، موزعة على محافظات المملكة وهذه المؤسّسات: مؤسّسة نهر الأردن، ونور الحسين، والصندوق الهاشمي للتنمية البشرية، وجمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، حيث بدأت المؤسسات بالتنفيذ من خلال محاور رئيسية هي: محور إدارة البرنامج واستدامتهُ، محور التّمكين الاقتصادي والمشاريع الأنتاجية، والمحافظ الإقراضية، ومحور تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، ومحور بناء القدرات ونشر الوعي والحوار؛ ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للسكّان في جيوب الفقر، وذلك من خلال تفعيل مشاركة مختلف فئات المجتمع المحلي وتعزيز إنتاجيتها، وزيادة الوعي والتّدريب والتّأهيل وتوفير فرص عمل لزيادة الدخل وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفقراء في تلك المناطق.
(Ministry of planning and international cooperation,2014)

استراتيجيات منظّمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر

هناك العديد من الاستراتيجيات التي تتبعها مؤسّسات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها في مواجهة الفقر:

1. **استراتيجية التشبيك**: ويعرّف بأنه: مجموعة من العلاقات الرّسمية بين مجموعة من النّاس الذين تجمعهم مصالح مشتركة أو الخدمات المتلقاة (Coulshed, 1998). و يعرّف أيضاً بأنّه: التّخطيط لإقامة علاقة تعاونية منظّمة بين طرفين أو أكثر من مؤسسات المجتمع المدني بهدف تبادل المعلومات والخبرات، والعمل المشترك في تنمية وخدمة المجتمع (NGO Services Center, 2002). وتتمثّل أهمية التّشبيك في تبادل المعلومات والبيانات بوسائل مختلفة، الأمر الذي يساعد على توسيع آفاق عمل مؤسّسات المجتمع المدني، من خلال تبادل الخبرات الخاصّة بالتّنمية (Edith, 1995)، الأمر الذي يؤدّي إلى نجاح مؤسّسات المجتمع المدني في توجهاتها المختلفة، وتوحيد جهود المنظّمات وتكوين علاقات تكاملية بدلاً من العلاقات التّنافسيّة، ويوفّر قوة ضاغطة على أصحاب القرار، حيث إن عمل المنظّمات بشكل (التحالف) يشكّل عنصر قوّة وضغط لتحقيق أهدافها التي

تسعى إليها من أصحاب القرار (NGO Services Center, 2002) ويساعد المنظّمات التّنموية في أستغلال مواردها، وتعزيز تكامل أنشطتها سواء أكانت في تعاون الجمعيات مع بعضها أم تعاونها مع الدولة (Alalmi, 2002). ومما سبق يمكن تعريف التشبيك لأغراض هذه الدراسة على أنه: مجموعة من العلاقات التّعاونية المتبادلة بين مؤسّسات المجتمع المدني المهتمّة بالحد من الفقر فيما بينها من ناحية، والمؤسّسات الحكومية من ناحية أخرى، بهدف تبادل البيانات والمعلومات والخبرات والتّشارك والتّعاون لبذل أقصى الجهود للحد من ظاهرة الفقر.

2. **بناء التّحالفات**: عن طريق اتّحاد أكثر من مؤسّسة لمواجهة تأثيرات بيئية خارجية، حيث يرى الطرفان بالتحالف قوة، وتستخدم لتحقيق الأغراض التالية: تمثيل مصالح بعض الفئات والدّفاع عنها، وتحقيق التّسهيلات التي لا تستطيع الجمعية تحقيقها وحدها، ومعارضة أو تأييد التّشريعات القانونية القائمة (Qandil, 2005).

3. **بناء القوة والضغط:** عن طريق تشكيل جماعات تسعى للدّفاع عن مصالح أعضائها للتّأثير في عملية صنع القرار والمسؤولين لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها. ويمكن للمنظّمات تقديم بعض الاقتراحات والآراء البنّاءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي على إيجاد حلول للقضايا المعقّدة التي تخص الفقراء، والاستفادة من هذه الاقتراحات في صياغة القوانين (Lam & james, 2000) (Howell, 2000) وتلجأ جماعات الضّغط إلى مختلف الوسائل لممارسة الضّغط على السّلطة الحاكمة منها بصفة أساسية (Bakat, 2005):

أ. تنظيم حملات حشد وتأييد تهدف إلى الاستجابة للقضايا التي تمس الفقراء وتدافع عن حقوقهم لتحقيق العدالة

ب. التأثير في النواب: حيث يعدّ البرلمان الميدان الرئيسي لنشاط الجماعات الضّاغطة، لكون القوانين والتّشريعات تصدر عنه، حيث تعمل الجماعات على استصدار قانون لصالحها أو تعديل أو استبعاد آخر، والضّغط قد يكون بطريقة مباشرة بمطالبة النّواب بتنفيذ وعودهم الانتخابية، أو غير مباشرة بإرسال ممثلين عن الجماعة للتفاوض مع النواب وإقناعهم.

4. **استراتيجية الإقناع:** حيث تفترض هذه الاستراتيجية أنّه يسهل اتّفاق الجماعات المختلفة في الرأي على أساس القيم التي تعتنقها، فالإنسان مستعدّ في كثير من المواقف لتغيير قيمه واتّجاهاته متى اقتنع أنّها لا تتعارض مع المصلحة العامّة، كذلك فإن بعض القرارات يجب أن تصدر بإجماع قادة المجتمع المحلي للمشاركة بتحديد احتياجات الفقراء ودعمهم ولن يتم ذلك إلا نتيجة للاتّفاق في القيم والاتّجاهات الخاصّة بالجماعات المختلفة التي اتّخذت هذا القرار، من خلال الاتفاق بين أعضاء مجالس إدارات المنظّمات وأعضاء اللجان في المجتمع المحلي لكسب التأييد لتنمية قدرات الفقراء وإقناع صنّاع القرار بمشروعية مطالب

الفقراء وتحسين أحوالهم، وعرض الحلول لمشكلات الفقراء. ويتم استخدام تكتيكات خاصة باستراتيجية الإقناع وهي (Abdel Hamid, 2008):

5. جمع المعلومات والحقائق عن المجتمع المحلي المراد إحداث تغيّر فيه، حصر القيادات الشعبية الموجودة في المجتمع المحلي وتحديد المهام التي سوف يقومون بها، والتعرّف على أهم المشكلات الاجتماعية والإقتصادية أو الاحتياجات الخاصّة بالمجتمع ووضع أولويات لها، وتحديد البدائل المطروحة لحل هذه المشكلات وتحديد حجم المشاركة الشّعبية في تحقيق هذه البدائل، وتحديد الإمكانات المتاحة (مادية - بشرية) وأسلوب توظيفها لتحقيق الأهداف المنشودة.

6. **استراتيجية التّمكين**: تعني تقوية الفقراء في حقِّ تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشارَكة في اتِّخاذ القرار على المستوى المحلي، وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة، وتدعيم مُشاركتهم في المنظّمات الشّعبية والحكومية ليتحوَّلوا من متلقّين للخدمات إلى مطالبين بها ومشاركين في صنعها، وتتمحور أبعاد تمكين الفقراء في أربعة أبعاد هي: التّمكين الشّخصي حيث يركِّز على إعطاء المواطن القوة والقدرة لإحداث تأثير إيجابي في حياته، والتّمكين الاجتماعي الذي يركِّز، على تقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتّخاذ القرار على المستوى المحلي وذلك لإتاحة الفرصة أمام الفقراء للمشاركة في الخطط والبرامج واتّخاذ القرارات المتعلّقة بشؤون حياتهم وهي العملية التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء مما يزيد من الإحساس بالمسؤوليَّة الاجتماعية، وأما التّمكين الاقتصاد فهو قدرة كلِّ فرد في المجتمع في الحصول على الدّخل الكافي ليعيش حياة كريمة ويستطيع تلبية احتياجاته الأساسية من خلال تمكين الأسر والأفراد الفقراء والباحثين عن العمل في مناطق جيوب الفقر من خلال إقامة مشاريع إنتاجية مدرّة للدّخل والعمل على زيادة وعي الأفراد بالخدمات المختلفة التي تساعد في التخفيف من مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم، والتّمكين السّياسي الذي يركِّز على توعية الفقراء سياسياً بقدرتهم بالمشاركة في صنع القرار واتخاذه، وخاصة فيما يتّصل بإشباع احتياجاته ومواجهة وحل مشكلاته، وتوعيتهم بقدرتهم على التأثير في مؤسسات الإدارة المحلية. (Abdel Hamid,2008).

النّظريّات المفسّرة لدور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر

هنالك العديد من النّظريات التي تتناول دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر، من أبرز هذه النظريات وأكثرها ملائمة في استخدامها في هذه الدراسة النّظرية الإيكولوجية، حيث جاءت لتحليل تأثير البيئة المحيطة في المؤسّسة، وكذلك تأثير مؤسّسات المجتمع المدني في بيئتها المحيطة بها، والعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني، وتقوم هذه النّظرية على مجموعة من الأسس منها:(Barakatk, 2005)

- إن مؤسّسات المجتمع المدني لا يمكن أن تنمو دون التّعامل مع البيئة المحيطة بها.

- إن أساس التّنظيم الاجتماعي هو الاعتماد المتبادل بين وحدات وأفراد المجتمع والتّفاعل فيما بينهم وبين البيئة المحيطة.
- هناك صعوبات تواجه المنظّمة تكمن في مواجهتها مشاكل في الاتّصال الوثيق بالبيئة المحيطة بها.

وقدم ويب (Weeb)، **نظرية السّلم التّكاملي أو الامتدادي** وهي إحدى النّظريات التي تفسّر العلاقة بين النّشاط الحكومي والأهلي، وتقوم هذه النّظرية على أن الهيئات الحكومية توفّر للمواطنين الحد الأدنى من الخدمات منها: الضّمان الاجتماعية، الخدمات الصحيّة والتّعليمية، وفي حالة عدم قدرة المؤسسات الحكومية على توفير كل الاحتياجات فإن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تكملة تلك الخدمات وسد العجز الذي لا تستطيع الحكومة القيام به، وهنا، يجب أن ينطلق المجتمع بالجهود التطوعية عن طريق الجماعات، والهيئات، والتنظيمات الأهلية، لسد هذه الثّغرات، وبذلك تكون هناك شراكة في المسؤولية الاجتماعية بين ما هو حكومي من جانب، وبين ما هو أهلي تطوعي من جانب آخر James & Zenden, (1990). وتقوم **نظرية الأعمدة المتوازية** التي تفسّر العلاقة بين مؤسّسات المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية، على أساس قيام الأجهزة الحكومية والأهلية معاً بتنفيذ الخدمات المختلفة في الميادين كافة، وترى هذه النّظرية أنّه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرّفاهية الاجتماعية بغير وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة الحكومية من جانب، والهيئات الأهلية من جانب آخر، فكلاهما متمم للآخر (Hamzeh, 2014)، ولكن صاحب هذه النّظرية، -ويدعى (كيركمان جراي)- يشترط شرطاً مهماً، مؤدّاه أنه ينبغي ألا تتكرّر الخدمات التي تقدم للنّاس من كلا الجهتين الحكومية والأهلية، وألا تتعارض مع بعضها البعض، فإذا أخذت الدّولة على عاتقها مسؤولية مواجهة الفقر، فقد لا تستطيع تغطية احتياجات الناس جميعاً، ومن هنا تبدو في الميدان جهود المؤسسات الأهليّة والحلول الذّاتية التي يقدّمها النّاس طواعية فينشئون المشاريع التنموية الخاصة بهم، المهم ألا يتكرر العمل في جبهه واحدة. (Lotfe, 2004)

وجاءت نظرية **رأس المال الاجتماعي** لتشير إلى النظام المؤسسي والعلاقات والعادات والتقاليد التي تؤثر على كافة الجوانب في المجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها، بمعنى أن المؤسسات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني) هي عصب رأس المال الاجتماعي لأنها أكثر فاعلية في الوصول والتغلغل في المجتمعات المحلية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام به (Arab Human Development Report, 2002)، حيث تعمل مؤسّسات المجتمع المدني على حل المشكلات للأفراد الذين يعيشون في ظروف صعبة من الفقر والحرمان والعمل على مساعدة هذه الفئات، بحيث تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم من خلال استخدام المصادر المتاحة داخل هذه المجتمعات بقدر الأمكان، كما ويساهم رأس المال الاجتماعي وبصورة مباشرة في تقوية وتمكين بعض الفئات الضعيفة في المجتمع، لمشاركتهم الفاعلة في إتخاذ القرارات التي ترتبط بحياتهم ومصيرهم نتيجة للتعاون المتبادل والثقة والتنظيمات الاجتماعية

والعلاقات التعاونية والترابط ومجموعة من القيم والمعايير التي تسهل بناء التنظيمات وتعزز ثقافة المجتمع المدني والتعاون المشترك والمسؤولية الاجتماعية، وينعكس ذلك على تفعيل ثقافة المواطنة (Serouji, 2009). وبما أن مؤسّسات المجتمع المدني قائمة على العلاقات الاجتماعية وأتصال المنظمات التطوعية مع بعضها البعض ومع الناس وبناء الثقة والاعتماد المتبادل خلال أشكال غير رسمية، فإن مثل هذه المؤسسات المعنية بمكافحة الفقر تلعب دوراً في خلق رأس المال الاجتماعي وتعزيزه وتسهم في تحقيق المساواة وإشباع إحتياجات الفقراء وتدعم النمو الاقتصادي لهم، فالفقر يمكن مواجهته من خلال تفعيل الروابط داخل المجتمع وتدعيم دور مؤسّسات المجتمع المدني (Hilal, 2012).

الدّراسات السّابقة

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر على الصعيدين العربي والدولي، وقد شكلت تلك الدراسات ثروة معرفية من الخبرات والمعلومات لدى الباحثة ،وأفادتها بحصيلة ما توصل إليه الباحثون من قبل في دراساتهم السابقة، أما على الصعيد الأردني فقد لاحظت الباحثة _ضمن حدود علمها_ قلة عدد الدراسات العلمية التي تناولت دور المؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر.

وأجرى مقداد وآخرون (2014) دراسة بعنوان **"دور الجمعيات الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة (دراسة حالة _جمعية الصلاح الإسلامية)"** هدفت الدّراسة إلى بيان دور جمعية الصلاح الإسلامية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة من خلال ما تقدمه من خدمات اقتصادية وتعليمية وصحية للفئات الفقيرة، حيث استخدم الباحث طريقة العينة العشوائية وتمّ توزيع 550 استبانة على المستفيدين من خدمات الجمعية، وقد توصلت الدّراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للجمعيات دور مهم في علاج وخفض الفقر حيث أثرت في المستفيدين من خدماتها الاقتصادية والتّعليمية والصّحية، وظهر لجمعية الصّلاح دور في تخفيف معدلات الفقر وكانت نسبة الرضا عن الخدمات التي تقدمها جمعية الصّلاح في المجالات الثّلاثة الصّحية والاقتصادية والتّعليمية 66.83% وانتهت بمجموعة من النّتائج أهمها: لا بدّ للجمعيات الخيرية بقطاع غزة إلى تطوير وتفعيل عمل تجمّع المؤسّسات الخيرية، ووضع خطّة واضحة لتطوير العمل الخيري في قطاع غزة، وكذلك لا بدّ من توسيع مشروع كفالات الأسر الفقيرة للتّخفيف من معدلات الفقر.

دراسة شهاب (2013) بعنوان **"دور المنظّمات الأهلية في الحدّ من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة"** هدفت الدّراسة إلى التعرّف إلى دور المنظّمات الأهليّة في الحدّ من معدلات الفقر، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التّحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية عددها (213) فرداً يعملون في (63) منظمة، وقد توصلت الدّراسة إلى عدّة نتائج أهمها:إن المنظّمات الأهلية تعاني من ضعف في التّمويل، وعدم كفاية الموارد الماليّة لتنفيذ برامجها التّنموية بسبب ضعف الدّعم الحكومي للمنظّمات،

وأوصت الدّراسة بضرورة الاهتمام بتنويع مصادر التّمويل الدّاخلية، وتفعيل أسس التّنسيق والشّراكة، وتكامل الأدوار ما بين المنظّمات الأهلية والقطاع الحكومي.

وأجرت هلال (2012)، دراسة بعنوان **"دور الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر: دراسة على عينة من المستفيدين من برامج الجمعيات الخيرية في البحرين"**، هدفت للتّعرف إلى دور الجمعيات في مكافحة الفقر، والتعرف الى الجهود المبذولة التي تبذلها الجمعيات للمستفيدين من خلال تمكينهم اقتصادياً وتقديم الدّعم لمشروعاتهم وتعزيز قدراتهم الإنتاجية، إضافة الى المجالات والأساليب التي تتبعها الجمعيات في مكافحة الفقر، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة وعددها (141) من المستفيدين من برامج الجمعيات، وتوصّلت الدّراسة إلى أن الجمعيات الخيرية تقدم العديد من البرامج المتنوعة للمستفيدين إلا أنها تركز على تقديم المساعدات المالية، كما بينت أن الجمعيات تلعب دوراً في التّمكين الاقتصادي للمستفيدين.

وهدفت دراسة الأغا، وابومدلله (2010) **بدراسة حول ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسّسات الحكومية والأهلية والدّولية لمعالجتها،** حيث هدفت الدّراسة إلى بيان دور منظّمات المجتمع المدني العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص بعد فرض الحصار، وتوصلت الدّراسة إلى أن منظّمات المجتمع المدني تقوم بإعادة تأهيل العاطلين عن العمل وخاصة الشباب منهم، وتوفر طرق العمل اللائق.

وأجرى الشّتات والكفارنة (2010) دراسة بعنوان **"الصّعوبات التي تواجه منظّمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة من وجهة نظر مديري شبكة المنظّمات الأهليّة"** هدفت الدّراسة إلى التعرّف إلى الصعوبات التي تواجه منظّمات المجتمع المدني، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدّراسة؛ توجد في المنظّمات جهات مختصّة لتوثيق تفاصيل الفئات المهمشة والفقيرة، بالإضافة إلى وجود باحثين ميدانيين يقومون بزيارات ميدانية لتوثيق بيانات هذه الحالات، وتبيّن وجود ضعف في التّنسيق ما بين المنظّمات الأهلية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهمشة، وأوصت الدّراسة بضرورة التّنسيق بين المنظّمات الأهليّة فيما بينهم.

كما أعدت دراغمة (2010) دراسة بعنوان **"دور الجمعيات الخيرية في التّنمية الاقتصادية و الاجتماعية في محافظة نابلس، وآفاق تعزيزها"** هدفت الدّراسة التعرّف إلى دور الجمعيات الأهلية الخيرية في التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصّعوبات التي تواجه عملها، وتكونت عينة الدّراسة من (75) خبيراً وقائداً بالطّريقة المقصودة، وتوصّلت الدّراسة إلى النتائج التالية؛ إن للجمعيات الخيرية دوراً متوسّطاً في تحقيق التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم في دعم التعليم ومحاربة الأمية، وتعمل على تقديم القطاع الصحي وتنميته من خلال تقديم أيام طبيّة مجانية، وخدمات الرّعاية الأولية للأطفال والنّساء، وفي ضوء النّتائج خرجت الباحثة بمجموعة من التّوصيات وأهمها: ضرورة اهتمام الجمعيات الخيرية بتوفير الدعم المادّي الخاص بأنشطتها، وتوفير صناديق لمنح القروض للمنتسبين لهذه الجمعيات.

وأجرى عبد السلام (2008) دراسة بعنوان **"دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدّة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي"** هدفت الدّراسة إلى التعرّف إلى الدور التّنموي الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في تخفيف حدّة الفقر، وقد اقترحت الدّراسة أحد الحلول التي يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في التخفيف من حدّة الفقر من خلال نموذج لبنك فقراء أهلي إسلامي يساعد الفقراء على التّخلص من فقرهم من خلال عمليات التّمويل الصغير عبر منظومة القرض الحسن بعيداً عن شبهات الربا، ومن أهم النّتائج التي توصّلت إليها الدّراسة أن هناك دوراً هاماً تلعبه الجمعيات الخيرية كفاعل رئيسي ومشارك للدّولة في التّنمية، وأوصت الدّراسة بضرورة الانتباه لدور الجمعيات الخيرية وتفعيل دورها في المجالين: الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة التّركيز على تجارب الجمعيات الخيريّة في مكافحة الفقر ولا سيما بنك الفقراء في بنغلادش وضرورة تكامل عدد من الجمعيات الخيرية التّنموية للوصول إلى آلية تنموية لتخفيف حدّة الفقر.

وأعدت عثمان (2008) دراسة بعنوان **"المشاركة الأهلية ودورها بالتّنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة تقييمية لرؤية القائمين على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها في محافظة إربد"** هدفت الدّراسة إلى التعرّف على دور المشاركة الأهلية في خدمة المجتمع المحلي من خلال ما تقدمه الجمعيات الخيرية من خدمات للمجتمعات المحلية والأساليب التي تستخدمها في تفعيل الدّور الّتنموي وتحديد المشكلات التي تعيق عملها وسبل حلها، وقد تكوّنت عينة الدّراسة من 143 من المتطوعين في الجمعيات الخيرية و342 مستفيداً منها موزعين على 11 جمعية خيرية تمّ اختيارها بالطّريقة العشوائية المنتظمة من مجموع الجمعيات الخيرية في محافظة إربد، وأشارت النّتائج إلى أن الإناث هن الأكثر استفادة من الذّكور وأن معظم المستفيدين كانوا في سن الشّباب ومن حملة الشّهادة الثّانوية، وكانت مصادر تمويل هذه الجمعيات الخيرية من الهبات والتبرعات، وجاءت الخدمات الصّحيّة أولاً بنسبة 70%، ثم المساعدات المالية بنسبة 41%، تلاها مساعدات عينية 40%، كما أن المستفيدين لا يجدون صعوبات في الحصول على الخدمات من الجمعيات الخيرية، وبالنسبة للمشكلات التي تعاني منها هذه الجمعيات فقد تمثّل في نقص التّمويل وضعف الإمكانيات الماديّة وضعف دور الإعلام ونقص الأجهزة والمعدات اللازمة في العمل الخيري ونقص أعداد المتطوعين.

وقامت أبو زيد (2006) بإجراء دراسة بعنوان **"إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعي للفقراء"** هدفت إلى تحديد إسهامات مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الحقوق الاجتماعية للفقراء، وكان من أبرز نتائجها؛ إن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في الدّفاع عن حقوق الفقراء عن طريق تنظيم حملات للمطالبة بتعديل بعض القوانين، وتنظيم حملات التّضامن مع بعض الفئات، وإن ثمة تعاوناً قائماً بين الحكومة ومنظّمات المجتمع المدني عن طريق تقديم المعونات المالية، وتبادل المعلومات، والخبرات، وتنفيذ المؤتمرات المشتركة، وإن ذلك التّعاون يساعد على تحقيق الحقوق الاجتماعية للفقراء.

وهدفت دراسة لمصطفى (2005) بعنوان **"منظّمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرّعاية الاجتماعية في مصر"** إلى تحديد إسهامات مؤسّسات المجتمع المدني في صنع

سياسات الرّعاية الاجتماعية، وتحديد العوامل المؤثّرة في شراكة مؤسّسات المجتمع المدني في صنع سياسات الرّعاية الاجتماعية، محاولة التّوصل إلى مجموعة من المحكّات التي تفيد في تفعيل شراكة مؤسّسات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وكان من أهم نتائجها؛ وجود قصور في العنصر البشري في مؤسّسات المجتمع المدني خاصة من المتطوعين، وإن بعض مؤسّسات المجتمع المدني لا تجيد فن ممارسة الضّغط والتّشبيك، وقلّة الدّعم الحكومي لتلك مؤسّسات مما يحدّ من شراكتها في صنع سياسات الرّعاية الاجتماعية.

وأجرى نخلة (1999) دراسة بعنوان **"مؤسساتنا الأهلية ودورها في فلسطين – نحو تنمية مجتمعية"** هدفت الدّراسة إلى التعرّف على دور المؤسسات الأهلية في تنمية المجتمع الفلسطيني، والتّعريف بها في الضّفّة الغربية وقطاع غزة من حيث: تاريخ نشأتها وأنواعها وأهدافها وأيضاً المشاكل التي تواجهها، وبينت نّتائج الدّراسة، اضطلاع المنظّمات الأهلية الفلسطينية بمهام متنوّعة من النّواحي: الاقتصادية والزراعية والصناعية وخدمات التّعليم والصحّة والإغاثة، ويبرز دور المنظّمات بشكل واضح في أوقات الأزمات مثل الانتفاضة، وعدم تطوير الواقع الإداري للمنظّمات الأهلية بما يتناسب مع المتغيّرات الجديدة، وأوصت الدّراسة بضرورة الاعتماد على الموارد الذّاتية من أجل التخلّص من التّبعية للمموّل الأجنبي، وضرورة تطوير الكادر الإداري لهذه المنظّمات من أجل تحسين دورها.

الدّراسات الأجنبية

أجرى ودجاجا (Widjaja, 2009) دراسة بعنوان (Microcredit Not For the Poor) **"التّمويل الأصغر ليس للفقراء "هدفت الدّراسة إلى مناقشة مدى فعالية التّمويل الأصغر في تقليل نسبة الفقر** عن طريق مناقشة الإيجابيات والسلبيّات لمؤسسات التّمويل الأصغر، والآليات المتّبعة في تقديم التّمويل والوصول إلى حلول للمشاكل المطروحة، وكان من نتائج الدّراسة؛ إن التّمويل يساعد الأشخاص الفقراء في إخراجهم من دائرة الفقر عن طريق زيادة دخلهم، وتمكين النساء من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وهي طريقة فعّالة لخلق فرص تعليمية وصحية وغذائية أفضل لأولادهم، إلا إن العديد من المؤسسات لا تصل إلى أفقر الفقراء، أو تقوم باستبعادهم بسبب التميز من المؤسسات أنفسها، أو الأشخاص المسؤولين عنها، لذلك أوصت الدّراسة بضرورة تحديد الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الفقراء أولاًوإشباعها، ثم بناء قدراتهم عن طريق التّعليم والتّدريب، وبالتّالي يصبح لديهم الثقة الكافية للحصول على خدمات التّمويل الأصغر.

وقام نادانجوا (Ndangwa, 2006) بدراسة استطلاعية بعنوان (**Civil Society & South Africa Poverty Reduction In**) **" المجتمع المدني وتقليص الفقر في جنوب إفريقيا** "هدفت إلى التعرّف إلى الجهود التي تبذلها مؤسّسات المجتمع المدني في الحد من الفقر في جنوب إفريقيا، وتم استخدام المقابلات والرجوع إلى الوثائق والتقارير السنوية للمؤسّسات غير حكومية، وتوصّل الباحث إلى إن معظم الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسّسات في مجال مكافحة الفقر قد أصبحت عقيمة، وتحتاج إلى الابتكار والتّجديد، ولا بدّ من وجود تشجيع من قبل

الحكومات والوقوف إلى جانبها من أجل تلقّي الدعم والقيام بعملها على أتمّ وجه، وقد خلصت الدّراسة إلى وجود فروق في مستوى المعوّقات التي تواجهها الجمعيات الخيرية يعزى لمتغيّر سنة التّأسيس، ومن أهم الملاحظات والاقتراحات التي قدمها أفراد عينة الدّراسة لتفعيل دور المجتمع المدني في الحدّ من الفقر، هو تفعيل آلية (التّشبيك) بينها وبين المؤسّسات الحكومية، وتوفير الدعم المالي اللازم لمؤسّسات المجتمع المدني.

كما هدفت دراسة (Mengesha, 2002) الموسومة (**the role of Civil Society Organization in Poverty Allviation, Sustainable Develpoment & Change**) دور "**منظّمات المجتمع المدني في التّخفيف من الفقر: التّنمية المستدامة والتّطوير دراسة حالة على الجمعية الأهلية Iddirs في أديس أبابا**" إلى التعرّف على الوظائف والأدوار التي تقوم بها جمعية أهلية Iddirs باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدني في أديس أبابا ومساهمتها في تخفيف وطأة الفقر، ولتحقيق الهدف من الدّراسة تمّ استخدام المقابلات المعمّقة والملاحظة بالمشاركة بالإضافة إلى تحليل الوثائق والمخطوطات الأرشيفية، وقد أبرزت الدّراسة دور هذه الجمعية في التخفيف من الفقر وجهودها التّنموية في بناء المدارس والعيادات وأنابيب المياه وبناء الطّرق الداخلية وتوفير الخدمات الاجتماعية والمرافق الأخرى من خلال بذل الجهود المشتركة مع الدّولة أو المنظّمات غير الحكومية الأخرى.

وأجرى (باريت وديتزل) (Barrett G& Ditzel Mic, 2002) دراسة تحليلية بعنوان " (**Community Civil Society & Intervening Institution in Rural Chile**) **المجتمع المدني والمؤسّسات الوسطية في منطقة تشيلي الريفية** "هدفت الدّراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤسّسات المجتمع المدني ومؤسّسات الدولة، ودور تلك المؤسّسات في تنمية المجتمع في تشيلوى في شيلي، كما استهدفت تحليل لمعوقات التي تواجه المشاركة المحلية التّقليدية والهيئات الأهلية الوسيطة بين الدولة والمجتمع، وقد استخدمت الدّراسة في منهجيتها دراسة الحالة لواحدة من المنظّمات العاملة في الريف بوصفه من المناطق المحرومة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وقد توصّلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المؤسّسات الأهلية الوسيطة قد لعبت دوراً مؤثراً وحيوياً في عملية التّنمية في المجتمع الرّيفي على كل الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والصّحية، غير أن هذه الخدمات تقدّم على المدى القصير، ومن ثمّ عدم وجود استيراتيجية طويلة المدى ذات قدرة بنائية عالية تتلاءم وواقع المجتمع الموجودة فيه، وأوصت الدّراسة بوضع استيراتيجيات بعيدة المدى لحماية الأسر في المناطق المحرومة مثل: الادّخار وبرامج الأمان الاجتماعي والتّأمين الأصغر وكذلك تزويدهم بالمنح الصغيرة وفرص العمل.

وهدفت دراسة زيسر وباميلا (seizer&Pamela, 1999) الموسومة (**The Real of Global Social Welfare Policy Making NGOS in**) "**إسهامات المنظّمات غير الحكومية في صنع سياسات الرعاية في العالم**" إلى التعرّف إلى إسهامات منظّمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرّعاية في العالم، وذلك من خلال تحليل عينة من تلك المنظّمات، وتوصّلت الدّراسة، إن لمنظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في صنع سياسات الرّعاية

الاجتماعية، من خلال التّعاون والتّنسيق مع المنظّمات الحكومية والموارد المالية، وتبادل الخبرات والكفاءات، وأوصت الدّراسة بضرورة زيادة التعاون بين تلك المنظّمات والمنظّمات الحكومية. وتناولت دراسة أندرسون (Anderson,1999) بعنوان **"الجهود التّقليدية للجمعيات الخيرية وعلاج مشكلة الفقر "جهود الجمعيات الخيرية في الحدّ من الفقر** وذلك من خلال تحليل عينة من الجمعيات الخيرية، وتوصّلت الدّراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تلعب دوراً رائداً في تحسين الأنظمة التّعليمية والرّعاية الصحيّة، وأن هناك فروقا في مستوى الخدمات التي تقدّمها الجمعيات الخيرية للحدّ من الفقر يعزى لمتغير جنس المبحوثين، حيث كانت الإناث الأقدر على تقديم الخدمات والأنشطة للفقراء والمحتاجين.

التعقيب على الدراسات السابقة

أكدت الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي تم الإستفادة منها في توجيه أهداف الدراسة وصياغة أسئلتها الدور المهم الذي يوليه القطاع الأهلي في تنمية المجتمع وخدمته، إلا إن هذه الدراسات لم تبحث بشكل مباشر ما نحن بصدد دراسته، حيث ركزت بعض الدراسات السابقة على الدور التنموي للعمل التطوعي بشكل عام، كما جاء في دراسة نخلة (1999) التي تناولت مؤسساتنا الأهلية ودورها في فلسطين نحو تنمية مجتمعية، ودراسة مؤيد (2000) التي تناولت دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية ، وكذلك دراسة دراغمة (2010) التي تناولت دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصاددية والاجتماعية، بينما جاءت الدراسة الحالية للتعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر مع محاولة التعمق في هذا الجانب. وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الجمع بين عدة مقترحات لمعالجة ظاهرة الفقر فهي لم تغفل المقترحات التنموية، بل إنها أوصت بضرورة تحقيق مبدأ الشراكة مع الحكومة ومؤسساتها القائم على التعاون والتنسيق المستمر، وكذلك التأكيد على أهمية التشبيك على كافة المستويات، بخلاف بعض الدراسات التي ركزت على جانب محدد، كدراسة نخلة (1999) التي أوصت بضرورة تطوير الكادر الإداري للمنظمات من أجل تحسين دورها ، ودراسة (عبد السلام، 2008) التي أوصت بتفعيل دورالجمعيات الخيرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ودراسة (دراغمة، 2010) والتي أوصت بضرورة اهتمام الجمعيات الخيرية بتوفير الدعم المادي الخاص بأنشطتها .

التعريفات الإجرائية

التّعريف الإجرائي للفقر: المقصود بالفقر عدم قدرة الدخل على تلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية المادية منها: السكن، والغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، وحاجات غير مادية مثل: حق المشاركة المجتمعية، والعدالة، مما يؤدي إلى الشّعور بالتّهميش، والاستبعاد، والاغتراب، وعدم القدرة على ممارسة الحقوق.

مؤسّسات المجتمع المدني: مجموعة من المؤسّسات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، بتقيمها فئات مختلفة من الأفراد المتطوعين مشتركين في الاتجاهات والأهداف لتقديم الخدمات للمواطنين، والتي تستهدف أساساً مواجهة الفقر لمحاولة التخفيف من أثاره،

وتحقيق الحياة المُرْضِية للفئات الفقيرة من جميع النّواحي الصّحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والعمل على تحسين سبل العيش وضمان حقوق الجميع التي تساهم في الوصول إلى حياة متكاملة.

منهجية الدراسة

منهج الدّراسة

نظراً لطبيعة الدّراسة الهادفة إلى رصد **"دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان"** تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، الذي يفيد في رصد مشكلة الدّراسة وتحقيق أهدافها، وتحديد الحقائق المتعلّقة بالواقع الحالي للمشكلة ووصفها بما يساهم في تطويره، ومن ثم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، واستعانت الدّراسة بمنهج المسح الاجتماعي كنوع من أنواع البحوث الوصفية التي يمكننا من دراسة كافة أفراد مجتمع الدّراسة.

مجتمع الدّراسة

أستخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة حيث تكون مجتمع الدّراسة من جميع العاملين في برنامج تمكين جيوب الفقر في المؤسسات الأربعة التي تمّ اختيارها، وتضمّن المؤسّسات الأربعة الآتية: (مؤسّسة نهر الأردن، الصّندوق الهاشمي الأردني، ومؤسّسة نور الحسين، ومراكز الإنماء الاجتماعي) على اعتبار أن هذه المؤسّسات هي المعنية والمسؤولة عن متابعة مشاريع في مناطق جيوب الفقر. والبالغ عددهم (64) موظفاً وموظفة.

الحدود البشرية: كافّة العاملين في برنامج تمكين جيوب الفقر في المؤسّسات الأربعة التي تمّ اختيارها -وتمّت الإشارة إليها في مجتمع الدّراسة.

الحدود المكانية: مناطق عمل مؤسّسات المجتمع المدني التي تعمل ضمن برنامج جيوب الفقر التّابع لوزارة التّخطيط والتّعاون الدولي وتضمّن المؤسّسات الأربعة الآتية: مؤسّسة نهر الأردن، الصّندوق الهاشمي الأردني، ومؤسّسة نور الحسين، ومراكز الإنماء الاجتماعي) على اعتبار أن هذه المؤسّسات هي المعنية والمسؤولة عن متابعة مشاريع في مناطق جيوب الفقر.

أداة الدّراسة

تمّ الاعتماد على استبانة موزّعة على فقرات عدّة وفق الآتي:

- المحور الاول: خصائص عينة الدراسة وتضمن هذا المحور (5) متغيرات: (16 سؤالاً).
- المحور الثاني: آليات عمل منظّمات المجتمع المدني لمواجهة الفقر، وتضمن (16 سؤالاً).

- المحور الثّالث: الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر، وتتضمّن المجالات الفرعية الآتية:
  - المجال الأول، استراتيجية الإقناع، وتضمّنت (3 أسئلة).
  - المجال الثّاني، استراتيجية المشاركة، وتضمنت (6 أسئلة).
  - المجال الثّالث، استراتيجية الضّغط – بناء القوة، وتضمنت (5 أسئلة).
  - المجال الرّابع، استراتيجية تمكين الفقراء، وتضمنت (8 أسئلة).
- المحور الرّابع: العوامل المؤثّرة في دور مؤسّسات المجتمع المدني، وتضمنت (8 أسئلة).
- المحور الخامس: طبيعة البرامج التي تقدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر، وتضمنت (7 أسئلة).

الفقرة السّادسة: المعوّقات التي تحدّ من أداء منظّمات المجتمع المدني لدورها في مواجهة الفقر، وتتضمّن المجالات الفرعيّة الآتية:

- المحور الأوّل، معوّقات خاصة بالمؤسّسة، وتضمنت (6 أسئلة).
- المحور الثّاني، المعوّقات الاجتماعية والثّقافية والسّياسية والاقتصادية، وتضمنت (9 أسئلة).

وتم الاعتماد على نتائج التّحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تشمل المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع محاور الدّراسة المستقلّة والفقرات المكوّنة لكل محور، وقد تمّ مراعاة أن يتدرّج مقياس ليكرت المستخدم في الدّراسة كما يلي:

دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
5	4	3	2	1

واعتماداً على ما تقدّم فإن قيم المتوسّطات الحسابيّة التي توصّلت إليها الدّراسة سيتم التعامل معها على النحو الآتي: (3.68 – فأكثر: مرتفع)، (2.34-3.67: متوسّط)، (أقل من 2.34: منخفض).

صدق وثبات أداة الدّراسة

لقد تم التأكد من صدق الأداة بأستخدام طريقة (إجماع المحكمين) حيث تم عرض الأداة على مجموعة من الأساتذة في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والقياس والتقويم للتأكد من دقة بنائها المعرفي والمنهجي، وقد تم تعديل الأداة في ضوء ملاحظاتهم. وتضمن التعديل إضافة بعض التساؤلات واستبعاد أخرى بالإضافة إلى إعادة صياغة وتبسيط لغوي.

وتمّ حساب معامل ثبات الاستبانة للتعرّف إلى اتساق كل فقرة من الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وتمّ استخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) (Chronbach Alpha) حيث بلغ معامل التبات (93.0) وهي قيمة مقبولة لأغراض الدراسة.

جدول (1): نتائج معاملات الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

متغيرات الدّراسة	الفقرات	معامل الثّبات باستخدام اختبار كرونباخ ألفا
آليات عمل منظّمات المجتمع المدني لمواجهة الفقر.	16	0.89
الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر.	22	0.93
العوامل المؤثّرة في دور مؤسّسات المجتمع المدني.	8	0.94
طبيعة البرامج التي تقدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر.	7	0.85
المعوّقات التي تحدّ من أداء منظّمات المجتمع المدني لدورها في مواجهة الفقر.	15	0.97
الأداة ككل	**68**	**0.93**

تحليل البيانات وأختبار الفرضيات

تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع متغيرات الدّراسة وأسئلتها وذلك من خلال إدخال البيانات وتحليلها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استخدمت الدّراسة الأساليب الإحصائية الوصفية من تكرارات ونسب مئوية، لبيان خصائص عينة الدّراسة، وتمّ استخدام المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس تشتت الإجابات عن المتوسّط الحسابي، ولبيان الفروق في أستجابات أفراد مجتمع الدراسة على محاور الدراسة بأختلاف المتغيرات الديمغرافية.

نتائج الدّراسة

فيما يلي سيتم عرض النتائج المتعلقة بكل سؤال من الأسئلة التي حاولت الأجابة عنها

أولاً: خصائص مجتمع الدراسة

جدول (2): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب البيانات الدّيموغرافية. **ن(64).**

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي		
ذكر	28	43.8
أنثى	36	56.2
العمر		
25-35 سنة	28	43.8
36-45 سنة	24	37.5
46 سنة فأكثر	12	18.8
الحالة التّعليمية		
ثانوي	2	3.1
دبلوم متوسّط	10	15.6
بكالوريوس	45	70.3
دراسات عليا	7	10.9
المنصب أو الوظيفة داخل المنظمة		
منسقو ميدان	9	14.
مدير تنفيذي	3	4.8
مدير برنامج	10	15.6
موظف	42	65.6
مدّة العمل أو العضوية بالمؤسّسة		
من 1- 5 سنوات	22	34.4
من 6-10 سنوات	27	42.2
أكثر من 10 سنوات	15	23.4
المجموع	64	100.0

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة من الإناث العاملات في المؤسّسة وبنسبة تمثيل بلغت (56.2%) فيما بلغت نسبة الذّكور(43.8%) ويلاحظ أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور ويمكن إرجاع ذلك لشعور الإناث العاطفي والتعاوني والذي يظهر جلياً أكثر منه لدى الذّكور، فيما يتعلّق بالعمر نجد أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدّراسة من ذوي الأعمار25-35 سنة والبالغة (43.8%)، ثم جاءت نسبة ذوي الأعمار 36-45 سنة والبالغة (37,5)، فيما كانت أدنى نسبة تمثيل لذوي الأعمار (46 سنة فأكثر)، بنسبة (18.8%)، من حيث المستوى التّعليمي نجد أن النسبة الأعلى من حاملين شهادة البكالوريوس بنسبة

(70.3%)،فيما كانت أدنى نسبة تمثيل لحاملين الثانوية العامة بنسبة (36-45 سنة)، وهذا يدل أن معظم أفراد عينة الدّراسة هم من الفئة المتعلّمة والفئة الواعية بالقدر العالي، والذين يخدمون عملهم بمنهج علمي واعٍ متطور، وفيما يتعلق بالمناصب لأفراد عينة الدّراسة داخل مؤسسات المجتمع المدني فكانت مُوزّعة على النحو الآتي (14%) من أفراد عينة الدّراسة، وما نسبته (4.8%) بمنصب مدير تنفيذي، وما نسبته (15.6%) بمنصب مدير برنامج، وكان الموظفون يمثّلون ما نسبته (65.6%) من أفراد عينة الدّراسة، وفيما يخص التّوزيع الدّيموغرافي لأفراد عينة الدّراسة فيما يتعلّق بمدّة العمل أو العضوية بالمؤسّسة، فكانت (34.4%) لمدة العمل أو العضوية التي تمتد (من 1-5 سنوات)، ولمدة العمل التي تمتد (من 6-10 سنوات) بنسبة (42.2%)، وبنسبة (23.4%) لمدة العمل (أكثر من 10 سنوات).

النّتائج المتعلّقة بالسّؤال الأوّل: ما هي آليات عمل مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر؟

جدول (3): المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدّراسة عن فقرات "آليات عمل مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تطالب المؤسّسة بتعديل بعض التّشريعات القائمة والتي تحدّ من مشكلة الفقر	4.63	0.60	1	مرتفع
2	تقوم المؤسّسة بتحليل وتحديد احتياجات الفئات المحتاجة والمهمّشة.	4.53	0.64	2	مرتفع
3	تحقيق مزيد من التّعاون بين منظّمات المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية فيما يتعلّق بمواجهة الفقر.	4.52	0.67	4	مرتفع
4	التّشبيك بين المنظّمات للوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين.	4.47	0.76	3	مرتفع
5	تحقيق التّنسيق بين مؤسّسات المجتمع المدني والأجهزة الحكوميّة في مواجهة الفقر.	4.47	0.73	5	مرتفع
6	كشف الأسباب الحقيقية للفقر على مستوى المجتمعات المحلية.	4.41	0.77	15	مرتفع

... تابع جدول رقم (3)

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
7	تسهم المؤسّسة في تنفيذ برامج مكافحة الفقر في توجيه المؤسّسات الحكومية لمراجعة سياساتها المتّبعة في مواجهة الفقر.	4.34	0.74	10	مرتفع
8	تنظم لقاءات بين الفقراء والمسؤولين في المنطقة المستهدفة لطرح قضايا تلامس احتياجاتهم.	4.23	0.83	7	مرتفع
9	استثارة الفقراء وتنظيم جهودهم للمشاركة في مطالبة صنّاع القرار بحقوقهم	4.19	0.79	6	مرتفع
10	تعميق التّنسيق ورفع المطالب لدى صنّاع القرار المانحين تجاه الفئات الفقيرة.	4.14	0.79	8	مرتفع
11	تنسيق الجهود بين المنظّمات الحقوقية من أجل تكوين رأي مؤثر في متخذ القرار لصالح الفقراء.	4.08	1.01	2	مرتفع
12	تعمل المؤسّسة على اقتراح تعديلات على بعض التّشريعات القائمة المتعلقة بمواجهة الفقر.	3.95	0.97	13	مرتفع
13	تعمل المؤسّسة بجمع المعلومات والبيانات عن أوجه القصور في التّشريعات المتعلّقة بمواجهة الفقر.	3.92	1.04	14	مرتفع
14	تكوين إئتلاف بين المنظّمات المدنية العاملة في مجال الدّفاع لإحداث تغير مرغوب فيه.	3.84	1.00	9	مرتفع
15	فتح قنوات الاتّصال بالمشرّعين لكسب تأييدهم في قضايا الفقر.	3.84	1.01	11	مرتفع
16	استثارة الفقراء وتنظيم جهودهم للمشاركة في مطالبة صنّاع القرار بحقوقهم	3.78	1.20	16	مرتفع
المتوسّط الحسابي العام		**4.21**	**0.54**		**مرتفع**

يتّضح من الجدول رقم (3) أن المتوسّطات الحسابيّة لـ (آليات عمل منظّمات المجتمع المدني لمواجهة الفقر)، تراوحت ما بين (4.63 و3.78)، حيث حاز المحور على متوسّط حسابي إجمالي (4.21)، وهو من المستوى المرتفع، وعلى مستوى الفقرات نلحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرات الآتية: تطالب المؤسّسات بتعديل بعض التّشريعات القائمة التي تحدّ من مشكلة الفقر بمتوسّط حسابي (4.63)، وبانحراف معياري (0.60)، وهذا يدل على حاجة مؤسّسات المجتمع المدني لقوانين وتشريعات جديدة تحد من مشكلة الفقر التي لم تراعِ حقوق الفقراء والمهمشين، والمطالبة إما بتعديلها أو بتغيير أو سن قوانين جديدة لمواجهة الفقر، ويعكس الأنحراف المعياري درجة عالية نسبياً من الاتفاق على ذلك، وتليها فقرة قيام المؤسّسة بتحليل وتحديد احتياجات الفئات المحتاجة والمهمّشة، بمتوسّط حسابي (4.53) وبانحراف معياري (0.64) وهو من المستوى المرتفع، تليها تحقيق مزيد من التّعاون بين منظّمات المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية فيما يتعلّق بمواجهة الفقر بمتوسّط حسابي (25,4). وهذا يدل على اهتمام المؤسسات بتلك الآليات لتحقيق نجاح أفضل في تقديم الخدمات ومحاولة الاستفادة من خبرات نظيراتها للارتقاء بالعمل مع الفقراء. أما الفقرات الأقل موافقة فقد أشارت إلى استثارة الفقراء وتنظيم جهودهم للمشاركة في مطالبة صنّاع القرار بحقوقهم، بمتوسّط حسابي (3،84) وانحراف معياري (1،01) يليها الاتّصال بالمشرّعين ودفعهم لتبني سياسات جديدة لمكافحة الفقر وفي بمتوسّط حسابي (3.78) وبانحراف معياري (1.20).

النّتائج المتعلّقة بالسّؤال الثّاني: ما الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر؟

جدول (4): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدّراسة عن "أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الاستراتيجية	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	التّرتيب	المستوى
1	تمكين الفقراء	4.40	0.59	4	مرتفع
2	المشاركة	4.32	0.58	2	مرتفع
3	الإقناع	4.20	0.88	1	مرتفع
4	الضغط – بناء القوة	3.54	1.09	3	متوسّط
	المتوسّط الحسابي العام	**4.12**	**0.64**		**مرتفع**

يتّضح من الجدول رقم (4) أن المتوسّطات الحسابية لـ (الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر)، تراوحت ما بين (4.40 و3.54)، حيث حازت الاستراتيجيات على متوسّط حسابي إجمالي (4.12)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت استراتيجية تمكين الفقراء على المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي (4.40)، وبانحراف معياري

(0.59)، وهي تعدّ من الاستراتيجيات المتّبعة مع الفقراء من خلال تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا، تليها استراتيجية المشاركة بمتوسّط حسابي (4.32) وبانحراف معياري (0.58)، وفي المرتبة الثّالثة جاءت استراتيجية الإقناع بمتوسّط حسابي (4.20) وانحراف معياري (0.88) وهو من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت استراتيجية الضّغط – بناء القوة بمتوسّط حسابي (3.54) وبانحراف معياري (1.09) وهو من المستوى المتوسّط، وهذه النّتيجة لا تعكس النّظرة التي أوضحها المنظرون والأكاديميون الذين تناولوا استراتيجية منظّمات المجتمع المدني "بناء القوّة والضّغط" عن طريق تشكيل جماعات تسعى لممارسة الضّغط على السّلطة الحاكمة والمسؤولين، وهذا يفسّر أن الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني كانت مرتفعة المستوى لمواجهة مشكلة الفقر، وفيما يلي المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل استراتيجية من الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر.

1. استراتيجية الإقناع

جدول (5): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة عن فقرات "استراتيجية الإقناع" مرتّبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	إقناع القيادات الموجودة بالمجتمع للمشاركة بتحديد احتياجات الفقراء.	4.33	0.89	3	مرتفع
2	إقناع صنّاع القرار بمشروعية مطالب الفقراء وتحسين أحوالهم.	4.19	0.96	2	مرتفع
3	يتم إقناع القيادات الشّعبية والسّياسية بأهمية الدّفاع عن حقوق الفقراء.	4.09	1.12	1	مرتفع
المتوسّط الحسابي العام		**4.20**	**0.88**		**مرتفع**

يتّضح من الجدول أن المتوسّطات الحسابيّة لـ (استراتيجية الإقناع)، تراوحت ما بين (4.33 و 4.09)، حيث حاز المحور على متوسّط حسابي إجمالي (4.20)، وهو من المستوى المرتفع، أما على مستوى الفقرات نلحظ أن أعلى درجات الموافقة جاءت للفقرات إقناع القيادات الموجودة بالمجتمع للمشاركة بتحديد احتياجات الفقراء بمتوسّط حسابي حيث بلغ (4.33)، وبانحراف معياري (0.89)، تليها إقناع صنّاع القرار بمشروعية مطالب الفقراء وتحسين أحوالهم بمتوسّط حسابي (4،19) وانحراف معياري (0،96)، وهذا يدل على مشروعية مطالب الفقراء وتحسين أحوالهم وتنمية قدراتهم ويضم في ذلك صنع السّياسات والقرارات التي تكفل تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها وتمكين الفقراء في حصولهم على الفرص

الاقتصادية والسّياسية والاجتماعية، أما الفقرات الأقل موافقة فقد أشارت إلى إقناع القيادات الشّعبية والسّياسية بأهميّة الدّفاع عن حقوق الفقراء، بمتوسّط حسابي (4.09) وبانحراف معياري (1.12).

2. استراتيجية المشاركة

جدول (6): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة عن فقرات "استراتيجية المشاركة" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تمكين المواطن وزيادة قدراته وإشراكه في عملية صنع القرار واتّخاذه.	4.52	0.64	4	مرتفع
2	يتم التّعبير عن آراء المواطنين حول اهتماماتهم من خلال تكوين اللجان.	4.47	0.64	2	مرتفع
3	يتم التّعاون بين المنظّمات المدنية والتّنسيق بينهم لمواجهة الفقر.	4.45	0.73	1	مرتفع
4	الاتّفاق بين أعضاء مجالس إدارة المنظّمات وأعضاء اللجان لكسب التّأييد لتنمية قدرات الفقراء.	4.23	0.83	3	مرتفع
5	عقد اجتماعات دورية تنسيقية بين مؤسسات المجتمع المدني تهدف لمواجهة الفقر.	4.19	0.83	5	مرتفع
6	تبادل الخبرات والكفاءات بين مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر.	4.08	0.88	6	مرتفع
المتوسّط الحسابي العام		4.32	0.58		مرتفع

توضح بيانات الجدول المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدّراسة عن استراتيجية المشاركة والتضامن، إذ بلغ المتوسّط الحسابي الكلي (4,32) وبانحراف معياري (0.58) وعلى مستوى الفقرات نلحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرة: تمكين المواطن وزيادة قدراته وإشراكه في عملية صنع القرارات المحلية واتخاذه. بمتوسّط حسابي (4,52)، وبانحراف معياري (0.64)، وقد يعود ذلك إلى اهتمام مؤسّسات المجتمع المدني بالتّعبير عن آراء الفقراء حول اهتماماتهم من خلال تكوين اللجان بمتوسّط حسابي (4,47)، يليها التّعاون بين المنظّمات المدنية والتّنسيق بينهم لمواجهة الفقر بمتوسّط حسابي (4,45)،وهذا

التّعاون له تأثير مباشر على استمرار نشاط تلك المنظّمات أو زوالها، يليها الاتفاق بين أعضاء مجالس إدارة المنظّمات وأعضاء اللجان لكسب التأييد لتنمية قدرات الفقراء. أما الفقرات الأقل موافقة فقد جاءت فقرة تبادل الخبرات والكفاءات بين مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر بمتوسّط حسابي (4,08) وبدرجة موافقة متوسّطة.

3. استراتيجية الضّغط – بناء القوة

جدول (7): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة عن فقرات "استراتيجية الضغط – بناء القوة" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تنظيم حملات حشد وتأييد تهدف إلى الاستجابة للقضايا التي تمس الفقراء.	3.83	1.13	1	مرتفع
2	التأثير في متخذي القرارات للحصول على مكاسب مادية أو معنوية.	3.64	1.19	4	متوسّط
3	تنظيم الفقراء في جماعات ضغط تطالب بحقوقهم.	3.59	1.29	2	متوسّط
4	عمل ائتلافات مع المنظّمات الأخرى للضغط على متخذي القرار للتّأثير في القضايا التي تمس الفقراء.	3.31	1.27	3	متوسّط
5	تمارس المؤسّسة الضّغط على السلطة التّشريعية لإيصال مطالب الفقراء إلى المسؤولين.	3.31	1.25	5	متوسّط
المتوسّط الحسابي العام		3.54	1.09		متوسّط

تظهر بيانات الجدول رقم (7) المتوسّطات الحسابية لإجابات العاملين في المؤسّسة لاستراتيجية (الضّغط ـ بناء القوة)، فعلى مستوى الفقرات يُلحظ أن تنظيم حملات حشد وتأييد تهدف إلى الاستجابة للقضايا التي تمس الفقراء نالت أعلى الدّرجات بمتوسّط حسابي (3.83)، وبانحراف معياري (1.13)، وهو من المستوى المرتفع، وهذا يعود لضرورة الحشد للدّفاع عن حقوق الفقراء ومشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلّقة بهم والدفاع عن الفقراء، وتلتها التّأثير في متخذي القرارات للحصول على مكاسب مادية أو معنوية تمس قضايا الفقراء، بمتوسّط حسابي (3،46)، وهذه الفقرة جاءت بدرجة متوسّطة أما الفقرات الأقل موافقة فقد

أشارت ممارسة المؤسّسة الضغط على السلطة التّشريعية لإيصال مطالب الفقراء إلى المسؤولين بمتوسّط حسابي (3.31) وبانحراف معياري (1.25)، وهو من المستوى المتوسّط وهذا مؤشّر يدل على ضعف دور المنظّمات في ممارسة الضّغط على السّلطة التّشريعية لإيصال مطالب الفقراء واحتياجاتهم إلى المسؤولين وهذه النّتيجة لا تعكس النّظرة التي أوضحها المنظرون والأكاديميون الذين تناولوا استراتيجية منظّمات المجتمع المدني في بناء القوة والضّغط " عن طريق تشكيل جماعات تسعى لممارسة الضّغط على السّلطة الحاكمة والمسؤولين، وخاصّة نواب المجلس البرلماني حيث يعدّ الميدان الرّئيسي لنشاطهم وممارسة الضّغط عليهم، ومطالبتهم بتنفيذ وعودهم الانتخابية.

4. استراتيجية تمكين الفقراء

جدول (8): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة عن فقرات "استراتيجية تمكين الفقراء" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	العمل على زيادة وعي الأفراد بالخدمات المختلفة التي تساعد في التخفيف من مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم.	4.61	0.55	8	مرتفع
2	تمكين الفقراء اقصادياً واعتمادهم على أنفسهم في الوصول إلى سبل العيش.	4.58	0.66	1	مرتفع
3	تمكين الفقراء من خلال التّعليم والتّدريب.	4.53	0.71	4	مرتفع
4	يتم تفعيل مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تقرير مصائرهم والتّفاعل مع السّياسات التي يمكن أن تؤثر إيجابياً في حياتهم.	4.48	0.80	6	مرتفع
5	تقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتّخاذ القرار على المستوى المجتمعي المحلي	4.39	0.85	5	مرتفع
6	يتم تفعيل دور المجتمع وزيادة وعيه في مواجهة مشكلة الفقر لكسب التّأييد للقوانين.	4.30	0.97	7	مرتفع

... تابع جدول رقم (8)

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
7	توعية الفقراء بقدرتهم على التّأثير في مؤسّسات الإدارة المحلية (البلديات).	4.25	0.93	3	مرتفع
8	تمكين الفقراء سياسياً وتوعيتهم بقدرتهم بالمشاركة في صنع القرار.	4.08	1.13	2	مرتفع
	المتوسّط الحسابي العام	4.40	0.59		مرتفع

يلاحظ من بيانات الجدول (8) وجود درجة مرتفعة بشكل عام من الموافقة عن استراتيجية تمكين الفقراء، إذ بلغ المتوسّط الحسابي الكلي (4.40) وبانحراف معياري (0.55) وعلى مستوى الفقرات نلحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرة: (العمل على زيادة وعي الأفراد بالخدمات المختلفة التي تساعد في التخفيف من مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم)، بمتوسّط حسابي (4.61)، وبانحراف معياري (0.55)، تليها تمكين الفقراء اقتصادياً واعتمادهم على أنفسهم في الوصول إلى سبل العيش بمتوسّط حسابي (4،58)، من خلال تمكين الفقراء من خلال التّعليم والتّدريب وإقامة مشاريع مدرّة للدّخل بمتوسّط حسابي (4،53)، يليها تقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتّخاذ القرار على المستوى المجتمعي والمحلي وذلك لإتاحة الفرصة أمام الفقراء للمشاركة في الخطط والبرامج واتّخاذ القرارات المتعلّقة بشؤون حياتهم وهي العملية التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء، أما الفقرات الأقل موافقة فقد جاءت فقرة تمكين الفقراء سياسياً وتوعيتهم بقدرتهم بالمشاركة في صنع القرار واتّخاذه بمتوسّط حسابي (4,08).

النّتائج المتعلّقة بالسّؤال الثالث: ما البرامج التي تقدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر؟

جدول (9): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة عن فقرات "البرامج التي تقدّمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تقدّم المؤسّسة برامج تدريب وتأهيل لأفراد المجتمع المحلي.	4.73	0.48	5	مرتفع
2	تقدّم المؤسّسة برامج للتوعية والتّثقيف للمجتمعات المحلية.	4.70	0.49	3	مرتفع
3	تقدمّ المؤسّسة برامج تهدف لتنمية مهارات أفراد المجتمعات المحلية.	4.69	0.50	2	مرتفع
4	تقدّم المؤسّسة خدمات فنية تساعد الفقراء على إنشاء مشاريعهم الخاصّة.	4.69	0.56	6	مرتفع
5	تقدّم المؤسّسة برامج توفر فرص العمل لأفراد المجتمعات المحلية من خلال تدريب وتأهيل المجتمع المحلي لرفع إنتاجية المواطن.	4.61	0.73	4	مرتفع
6	تساهم المؤسّسة في توفير الخدمات المباشرة للفئات الفقيرة.	4.59	0.58	1	مرتفع
7	أسهمت المؤسّسة في تطوير برامج خاصة بها لمواجهة الفقر	4.41	0.99	7	مرتفع
	المتوسّط الحسابي العام	**4.63**	**0.47**		**مرتفع**

يلاحظ من بيانات الجدول (9) وجود درجة مرتفعة بشكل عام من الموافقة على البرامج التي تقدّمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر، حيث حاز المحور على متوسّط حسابي إجمالي (4.63)، فعلى مستوى الفقرات نلحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرات الآتية: تقدّم المؤسّسة برامج تدريب وتأهيل لأفراد المجتمع المحلي، وهذ يعود إلى أهمية تفعيل مشاركة إنتاجية مختلف فئات المجتمع المحلي، وزيادة الوعي والتّدريب والتّأهيل وتوفير فرص عمل لزيادة الدّخل وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفقراء في مناطق جيوب الفقر، ويلي الفقرة المشارة إليها أعلاه تقدّم المؤسّسة برامج للتّوعية والتّثقيف للمجتمعات المحليّة بمتوسّط حسابي (4.70) وبانحراف معياري (0.49). حيث تعمل مؤسّسات

المجتمع المدني في مناطق جيوب الفقر على محاربة الفقر، عن طريق معالجة ثقافة العيب عند الشّباب، التي تعتبر من أحد الأسباب الرئيسية لرفضهم العمل في بعض القطاعات، وبالتالي ازدياد نسبة الفقر، أما الفقرات الأقل موافقة فقد أشارت إلى أسهام المؤسّسة في تطوير برامج خاصّة بها لمواجهة الفقر بمتوسّط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (0.99).

النّتائج المتعلّقة بالسّؤال الرابع: ما المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر؟

جدول (10): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدّراسة عن "أهم المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	المعوّقات	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	المعوّقات الاجتماعية والثّقافية والسّياسية والاقتصادية	3.49	0.96	2	متوسّط
2	معوّقات خاصّة بالمؤسّسة	3.05	1.30	1	متوسّط
	المتوسّط الحسابي العام	3.27	1.08		متوسّط

يلاحظ من بيانات الجدول (10) وجود درجة متوسّطة بشكل عام من الموافقة على لـ (المعوقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر)، حيث حازت المعوّقات على متوسّط حسابي إجمالي (3.27)، وقد حازت المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على المرتبة الأولى وحازت على متوسّط حسابي حيث بلغ (3.49)، وبانحراف معياري (0.96)، وهو من المستوى المتوسّط، وفي المرتبة الثّانية جاءت معوّقات خاصّة بالمؤسّسة بمتوسّط حسابي (3.05) وبانحراف معياري (1.30) وهو من المستوى المتوسّط، وهذا يفسّر أن المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر كانت متوسّطة المستوى، وفيما يلي المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل من المعوّقات.

1- المعوّقات الاجتماعية والثّقافية والسّياسية والاقتصادية

جدول (11): المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة عن فقرات "المعوّقات الاجتماعية والثّقافية والسّياسية والاقتصادية" مرتّبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	عدم إدراك المجتمع المحلي لطبيعة الدور الذي تقوم به مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر.	3.78	1.00	1	مرتفع
2	نقص الوعي المجتمعي بأهميّة العمل التطوعي لمواجهة الفقر.	3.69	1.08	4	مرتفع
3	اللامبالاة والسّلبية نحو المشاركة المجتمعية.	3.59	1.18	3	متوسّط
4	إهمال المشاريع الاستثمارية كمصدر من مصادر التمويل.	3.55	1.11	6	متوسّط
5	عدم تناسب البرامج المقدّمة مع الإمكانيات المادية المتاحة.	3.53	1.22	5	متوسّط
6	ضعف روح التّعاون بين مؤسّسات المجتمع المدني	3.39	1.02	9	متوسّط
7	عدم تعاون المجتمع المحلي مع مؤسّسات المجتمع المدني.	3.36	1.17	7	متوسّط
8	عدم تفهّم مؤسّسات الدّولة لدور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر.	3.28	1.16	8	متوسّط
9	عدم قدرة مؤسّسات المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي لمواجهة الفقر.	3.27	1.28	2	متوسّط
	المتوسّط الحسابي العام	3.49	0.96		متوسّط

يلاحظ من بيانات الجدول (11) وجود درجة متوسّطة بشكل عام من الموافقة على لـ (المعوّقات الاجتماعية، والثّقافية، والسّياسية، والاقتصادية)، حيث حاز المحور على متوسّط حسابي إجمالي (3.49)، فعلى مستوى الفقرات نلحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرات الآتية: عدم إدراك المجتمع المحلي لطبيعة الدور الذي تقوم به مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر بمتوسّط حسابي (3.78)، وبانحراف معياري (1.00)، وهو من المستوى المرتفع، تليها

نقص الوعي المجتمعي بأهمية العمل التطوعي لمواجهة الفقر بمتوسّط حسابي (3،69) ومن هنا لا بدّ من أن تتجه جهود وسياسات مؤسّسات المجتمع المدني نحو تطوير مستويات التّطوع ؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤدي وظيفتين: الأولى إن التّطوع يشكل رأس مال اجتماعي وقيمة مضافة، أما الثّانية فإن التّطوع يساعد على مزيد من الالتحام بين المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي ينعكس على أداء عملهم داخل المؤسّسة، والاستجابة الإيجابية من قبل المجتمع المحلي، تليها الفقر المشارة إليها أعلاه اللامبالاة والسّلبية نحو المشاركة المجتمعية، وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسّط حسابي (3.27) وبانحراف معياري (1.28)، وهو من المستوى المتوسّط حيث نصت الفقرة على (عدم قدرة مؤسّسات المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي لمواجهة الفقر). وهذا يفسّر أن المعوقات الاجتماعية والثّقافية والسّياسية تحد من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر بمستوى متوسّط.

2- معوقات خاصة بالمؤسّسة

جدول (12): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدّراسة عن فقرات "المعوّقات الخاصة بالمؤسّسة" مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	نقص الخبرات والكفاءات البشرية المدرّبة في المؤسّسة.	3.22	1.39	1	مرتفع
2	عدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية داخل المؤسّسة.	3.14	1.40	3	متوسّط
3	عدم التّعاون والتّنسيق بين المؤسّسة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني لكسب التأييد للتشريعات الخاصة بالفقراء.	3.08	1.41	4	متوسّط
4	عدم توافر المعلومات الكافية عن أوجه سياسة الرعاية الاجتماعية	3.05	1.33	6	متوسّط
5	عدم وجود خطة للمؤسّسة للقيام بدورها.	2.94	1.53	2	متوسّط
6	عدم قدرة الإدارة على الاستغلال الأمثل للموارد لتنفيذ برامجها.	2.91	1.51	5	متوسّط
	المتوسّط الحسابي العام	3.05	1.30		متوسّط

يلاحظ من بيانات الجدول وجود درجة متوسّطة بشكل عام من الموافقة على لـ (المعوّقات الخاصة بالمؤسّسة)، حيث حاز المحور على متوسّط حسابي إجمالي (3.05)، فعلى مستوى الفقرات نلحظ أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرات الآتية: نقص الخبرات والكفاءات البشرية المدرّبة في المؤسّسة، بمتوسّط حسابي (3.22)، وبانحراف معياري (1.39)، وهو من المستوى المرتفع، وهذا يعود لاختلاف التّخصصات المهنية داخل المؤسّسة، ويلي الفقرة المشارة إليها أعلاه عدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية داخل المؤسّسة بمتوسّط حسابي (3،14). تليها عدم التّعاون والّتنسيق بين المؤسّسة وغيرها من مؤسّسات المجتمع المدني لكسب التّأييد للتّشريعات الخاصة بالفقراء؛ وهذا يعود لضعف خبرة أعضاء مؤسّسات المجتمع المدني في ممارسة استراتيجية التّشبيك فيما بينها لتحقيق الأهداف المنشودة، أما الفقرات الأقل موافقة فقد أشارت عدم قدرة الإدارة على الاستغلال الأمثل للموارد لتنفيذ برامجها بمتوسّط حسابي (2.91) وبانحراف معياري (1.51).

النّتائج المتعلّقة بالسّؤال الخامس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر تعزى للمنصب؟

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في مستوى المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر باختلاف المنصب.

المعوقات	المنصب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعوقات الخاصة	منسق ميدان	9	2.48	1.38
	مدير تنفيذي	3	2.06	0.38
	مدير برنامج	10	3.20	1.36
	موظف	42	3.21	1.28
	المجموع	64	3.05	1.30
المعوّقات الاجتماعية والثّقافية والسّياسية والاقتصادية	منسق ميدان	9	3.19	1.13
	مدير تنفيذي	3	2.37	0.42
	مدير برنامج	10	3.80	0.84
	موظف	42	3.57	0.92
	المجموع	64	3.49	0.96

... تابع جدول (13)

المعوقات	المنصب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعوقات ككل	منسق ميدان	9	2.83	1.22
	مدير تنفيذي	3	2.21	0.33
	مدير برنامج	10	3.50	1.04
	موظف	42	3.39	1.06
	المجموع	64	3.27	1.08

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد مجتمع الدراسة عن مستوى المعوقات التي تحُد من دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر بأختلاف المنصب، كانت متقاربة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروق ظاهرة بين الاستجابات، والفروق لم تبلغ مستوى الدلالة الأحصائية.

النّتائج المتعلّقة بالسّؤال السادس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر تعزى لمدة عمل العاملين في تلك المؤسّسات؟

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق في مستوى الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر تعزى لمدة عمل العاملين في تلك المؤسسات.

المصدر	مدة عمل العاملين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإقناع	من 1- 5 سنوات	22	3.95	0.94
	من 6-10 سنوات	27	4.33	0.64
	أكثر من 10 سنوات	15	4.33	1.11
	المجموع	**64**	**4.20**	**0.88**
المشاركة	من 1- 5 سنوات	22	4.30	0.52
	من 6-10 سنوات	27	4.21	0.60
	أكثر من 10 سنوات	15	4.57	0.59
	المجموع	**64**	**4.32**	**0.58**

... تابع جدول (14)

المصدر	مدة عمل العاملين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الضّغط – بناء القوة	من 1- 5 سنوات	22	3.10	1.26
	من 6-10 سنوات	27	3.80	0.88
	أكثر من 10 سنوات	15	3.71	1.04
	المجموع	**64**	**3.54**	**1.09**
تمكين الفقراء	من 1- 5 سنوات	22	4.21	0.69
	من 6-10 سنوات	27	4.39	0.53
	أكثر من 10 سنوات	15	4.70	0.44
	المجموع	**64**	**4.40**	**0.59**
الاستراتيجيات ككل	من 1- 5 سنوات	22	3.89	0.72
	من 6-10 سنوات	27	4.18	0.53
	أكثر من 10 سنوات	15	4.33	0.64
	المجموع	**64**	**4.12**	**0.64**

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد مجتمع الدراسة عن مستوى الأسترتيجيات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر بأختلاف مدة عمل العاملين في المؤسسات، كانت متقاربة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروق ظاهرة بين الأستجابات، والفروق إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الأحصائية. وهذا يدل أن العاملين في برنامج جيوب الفقر وباختلاف المدة العملية لهم متفقين في وجهات النّظر على أن الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر وبمستوى عالٍ.

مناقشة النّتائج

اولاً: مناقشة النّتائج المتعلّقة بالسّؤال الأول: ما هي آليات عمل مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر؟ أظهرت نتائج الدّراسة بأن آليات عمل مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر، تتلخّص **بمطالبة مؤسّسات المجتمع المدني بتعديل بعض التّشريعات القائمة والتي تحد من مشكلة الفقر،** وهذا يدل على حاجة مؤسّسات المجتمع المدني لقوانين وتشريعات جديدة تحد من مشكلة الفقر والتي لم تراعِ حقوق الفقراء والمهمّشين، والمطالبة إما بتعديلها أو تغيير أو سن قوانين جديدة لمواجهة الفقر وهذا يشير إلى خروج مؤسّسات المجتمع المدني من النّمط التّقليدي السّائد في تلبية احتياجات الفئات الفقيرة، وحاجتها لتعديل القوانين

وخاصة الظّالمة منها التي لم تراع حقوق الفقراء، ومطالبة صانعي القرار بتعديل تلك القوانين أو تغييرها، وهذا يتّفق مع دراسة أبو زيد (2006) والتي أكّدت أن لمؤسّسات المجتمع المدني دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق الفقراء عن طريق تنظيم حملات للمطالبة بتعديل بعض القوانين. كما يظهر من خلال النتائج أن مؤسّسات المجتمع المدني كانت تعمل بشكل فعال على تحليل وتحديد احتياجات الفئات المحتاجة والمهمّشة، وهذا يتّفق مع دراسة الشتات والكفارنة (2010) التي أكدت أن في المنظّمات جهات مختصّة لتوثيق تفاصيل الفئات المهمّشة والفقيرة، بالإضافة إلى وجود باحثين ميدانيين يقومون بزيارات ميدانية لتوثيق بيانات هذه الحالات، وتوثيق تفاصيل الفئات المهمّشة والفقيرة **تليها تحقيق مزيد من التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية فيما يتعلّق بمواجهة الفقر**، وهذا يدل على اهتمام المؤسّسات بتلك الآليات لتحقيق نجاح أفضل في تقديم الخدمات ومحاولة الاستفادة من خبرات نظيراتها للارتقاء بالعمل مع الفقراء، واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشتات والكفارنة (2010) إذ يوجد ضعف في التّنسيق ما بين المنظّمات الأهلية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهمّشة. ولعل أبرز الآليات التي كانت غير فعّالة في عمل مؤسّسات المجتمع المدني هي استثارة الفقراء وتنظيم جهودهم للمشاركة في مطالبة صنّاع القرار بحقوقهم، وتنظيم لقاءات بين الفقراء والمسؤولين في المنطقة المستهدفة لطرح قضايا تلامس احتياجاتهم، ويمكن تفسير هذه النّتيجة، بأنه لا يوجد تفاعل بين مؤسّسات المجتمع المدني والمسؤولين وذلك لعدم استجابة بعضهم لمطالب الفئات الفقيرة والمهمّشة، وهذه النّتيجة لا تتوافق مع ما جاءت به النّظرية الإيكولوجية، حيث تعدّ أن جوهر التّنظيم الاجتماعي (منظّمات المجتمع المدني) هو الاعتماد المتبادل بين وحدات وأفراد المجتمع والتّفاعل فيما بينهم.

ثانياً: مناقشة النّتائج الخاصّة بالتّساؤل الثاني : ما الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر؟ تبين النّتائج أنّ من أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر هي **استراتيجية تمكين الفقراء؛** من خلال تمكين الأسر والأفراد الفقراء والباحثين عن العمل في مناطق جيوب الفقر من خلال إقامة مشاريع إنتاجية مدرّة للدّخل والعمل على زيادة وعي الأفراد بالخدمات المختلفة التي تساعد في التخفيف من مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم وتمكين الفقراء اقتصادياً واعتمادهم على أنفسهم في الوصول إلى سبل العيش، من خلال تمكين الفقراء من خلال التّعليم والتّدريب وإقامة مشاريع مدرّة للدّخل، يليها تقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتّخاذ القرار على المستوى المحلي وذلك لإتاحة الفرصة أمام الفقراء للمشاركة في الخطط والبرامج واتّخاذ القرارات المتعلّقة بشؤون حياتهم وهي العملية التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء، وتمكين الفقراء سياسياً وتوعيتهم بقدرتهم بالمشاركة في صنع القرار واتخاذه وخاصة فيما يتّصل بإشباع احتياجاته ومواجهة وحل مشكلاته، وهذا يتّفق مع دراسة ودجاجا (Widjaja ,2009) التي أشارت إلى إن التمويل يساعد الأشخاص الفقراء في إخراجهم من دائرة الفقر عن طريق زيادة دخلهم، وتمكين النّساء من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وهي طريقة فعّالة لخلق فرص تعليمية وصحية وغذائية أفضل لأولادهم.

وفيما يخص **استراتيجية المشاركة** فكانت أهم مؤشرات استخدامها تمكين المواطن وزيادة قدراته وإشراكه في عملية صنع القرار واتخاذه ؛ وقد يعود ذلك إلى اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بالتّعبير عن آراء الفقراء حول اهتماماتهم من خلال التّعبير عن آراء المواطنين حول اهتماماتهم من خلال تكوين اللجان من أفراد المجتمع المحلي لإيصال مطالبهم إلى صناع القرار، ومن خلال تعزيز المشاركة المحلية في تحديد الأولويات التنموية ومأسسة هذه العملية من خلال لجان ممثلة من المجتمع المحلي، يليها التّعاون بين المنظّمات المدنية والتّنسيق بينهم لمواجهة الفقر، وهذا التّعاون له تأثير مباشر على استمرار نشاط تلك المنظّمات أو زوالها، يليها الاتّفاق بين أعضاء مجالس إدارة المنظّمات وأعضاء اللجان لكسب التّأييد لتنمية قدرات الفقراء، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو زيد،2006)، بأنه ثمة تعاونا قائما بين الحكومة ومنظّمات المجتمع المدني عن طريق تقديم المعونات المالية، وتبادل المعلومات والخبرات، وتنفيذ المؤتمرات المشتركة، وفي المقابل كانت أدنى مؤشّرات استخدام استراتيجية المشاركة والتّضامن تبادل الخبرات والكفاءات بين مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر، وهذا يختلف مع دراسة (Seizer Pamela,1999)، والتي أكّدت أن لمؤسّسات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في التّنسيق والتّعاون مع الحكومة فيما يخص تبادل المعلومات وكذلك الخبرات والكفاءات.

أما بالنّسبة **لأستراتيجية الاقناع** فقد كانت أهم مؤشّراتها، إقناع القيادات الموجودة بالمجتمع للمشاركة بتحديد احتياجات الفقراء ودعمهم، ويمكن أن تتحقق هذه الاستراتيجية من خلال الاتفاق بين أعضاء مجالس إدارات المنظّمات وأعضاء اللجان لكسب التأييد لتنمية قدرات الفقراء وإقناع صنّاع القرار بمشروعية مطالب الفقراء وتحسين أحوالهم، وعرض الحلول لمشكلات الفقراء.

وفيما يخص **أستراتيجية ممارسة الضغط والقوة** فقد كان أهم استخدام مؤشراتها، تنظيم حملات حشد وتأييد تهدف إلى الاستجابة للقضايا التي تمس الفقراء وتدافع عن حقوقهم لتحقيق العدالة وهذا يدل على محافظة مؤسّسات المجتمع المدني على الهدف الإنساني الذي أُنشئت من أجلة والذي ارتبط بدوافع تنموية وإنسانية، وبالتالي من المتوقع أن تحافظ المؤسّسات على هذا الطّابع، وتعمل على تدعيمه، وهذا ما أشير إليه أيضا عند مناقشة التّساؤل الأول، حيث كانت أكثر الآليات ممارسة مطالبة الجمعيات بتعديل بعض التّشريعات القائمة والتي تحدّ من مشكلة الفقر والكشف عن الضّعف والثّغرات في التّشريعات القائمة، وفي المقابل كان أدنى مؤشّرات استخدام استراتيجية القوّة والضّغط ممارسة المؤسّسة الضّغط على السّلطة التّشريعية لإيصال مطالب الفقراء إلى المسؤولين وهذا مؤشّر يدل على ضعف دور المنظّمات في ممارسة الضّغط على السّلطة التّشريعية لإيصال مطالب واحتياجات الفقراء إلى المسؤولين وهذه النّتيجة لا تعكس النّظرة التي أوضحها المنظرون والأكاديميون الذين تناولوا استراتيجية مؤسسات المجتمع المدني في بناء القوة والضّغط " عن طريق تشكيل جماعات تسعى لممارسة الضّغط على السّلطة الحاكمة والمسؤولين، وخاصّة نواب المجلس البرلماني حيث يعدّ الميدان الرّئيسي لنشاطهم وممارسة الضّغط عليهم، ومطالبتهم بتنفيذ وعودهم الانتخابية وتّتفق هذه النّتيجة مع دراسة مصطفى(2005)، التي أشارت إلى أن منظّمات المجتمع المدني لا تجيد فن ممارسة الضّغط.

ثالثاً: مناقشة النّتائج الخاصّة بالتّساؤل الثالث ما البرامج التي تقدمها مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر؟ أظهرت النتائج أنّ أكثر الخدمات التي تقدمها المؤسّسة برامج تدريب وتأهيل لأفراد المجتمع المحلي، وتقدم برامج تهدف لتنمية مهارات أفراد المجتمعات المحليّة، وبرامج توفر فرص العمل لأفراد المجتمعات المحلية من خلال تدريب وتأهيل المجتمع المحلي لرفع إنتاجية المواطن، وهذا يعود إلى أهمية تفعيل مشاركة وتعزيز إنتاجية مختلف فئات المجتمع المحلي، وزيادة الوعي والتّدريب والتّأهيل وتوفير فرص عمل لزيادة الدّخل وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفقراء في مناطق جيوب الفقر، بالإضافة إلى تقديمها برامج للتّوعية والتّثقيف للمجتمعات المحلية، حيث تعمل مؤسّسات المجتمع المدني في مناطق جيوب الفقر على محاربة الفقر، عن طريق معالجة ثقافة العيب عند الشباب، التي تعدّ من أحد الأسباب الرئيسية لرفضهم العمل في بعض القطاعات، وبالتالي ازدياد نسبة الفقر، حيث تعمل مؤسّسات المجتمع المدني في مناطق جيوب الفقر على محاربة الفقر، عن طريق معالجة ثقافة العيب عند الشباب، التي تعدّ من أحد الأسباب الرّئيسية لرفضهم العمل في بعض القطاعات، وبالتّالي ازدياد نسبة الفقر، وتّتفق هذه النّتيجة مع دراسة الأغا (2011)، التي أشارت إلى أن منظّمات المجتمع المدني تقوم بأعادة تأهيل العاطلين عن العمل وخاصّة الشّباب منهم وتوفر فرص عمل لائق، ودراسة (Barrett G& Ditzel Mic, 2002)، التي توصلت إلى أنّ للمؤسسات الأهلية دوراً مؤثراً وحيوياً في عملية التّنمية في المجتمع الرّيفي على كل الأصعدة :الاجتماعية والاقتصادية والصّحية، واختلفت هذه النتيجة مع نتائج، (دراغمة، 2010) والتي أشارت بأن هناك نقصاً في مستوى الخدمات التي تقدّمها الجمعيات الخيرية، وبأن للجمعيات الخيرية دوراً متوسّطاً في التّنمية الاقتصادية.

رابعاً: مناقشة النّتائج المتعلّقة بالسّؤال الرابع: ما المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر؟ أظهرت النتائج بأن أكثر المعوّقات التي تواجهها مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر هي المعوّقات الاجتماعية والثّقافية والسّياسية والاقتصادية في عدم إدراك المجتمع المحلي لطبيعة الدّور الذي تقوم به مؤسّسات المجتمع المدني لمواجهة الفقر، و تليها نقص الوعي المجتمعي بأهمية العمل التطوعي لمواجهة الفقر، وهذه النّتيجة تّتفق مع ما جاءت به النّظرية الإيكولوجية، حيث تعدّ أن هناك صعوبات مجتمعية بيئية تواجه المنظّمة عند اتّصالها بالبيئة.

وفي المرتبة الثّانية جاءت المعوّقات الخاصّة بالمؤسّسة وذلك بنقص الخبرات والكفاءات البشرية المدرّبة في المؤسّسة، وعدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية داخل المؤسّسة، تليها عدم التّعاون والتّنسيق بين المؤسّسة وغيرها من مؤسّسات المجتمع المدني لكسب التّأييد للتّشريعات الخاصّة بالفقراء، وهذا يعود لضعف خبرة أعضاء مؤسّسات المجتمع المدني في ممارسة استراتيجية التّشبيك فيما بينها لتحقيق الأهداف المنشودة، وهذا يتّفق مع ما جاءت به دراسة لمصطفى (2005) أشارت إلى وجود قصور في العنصر البشري في منظّمات المجتمع المدني خاصّة من المتطوعين، وبيّنت أن منظّمات المجتمع المدني لا تجيد فن ممارسة الضّغط والتّشبيك، وقلّة الدّعم الحكومي لمنظّمات المجتمع المدني مما يحدّ من شراكتها في صنع سياسات الرّعاية الاجتماعية. كما ويرى

Ndangwa في دراسته عن (المجتمع المدني وتقليص الفقر في جنوب أفريقيا)، أنه لا بد من وجود تشجيع من قبل الحكومات والوقوف إلى جانبها من أجل تلقي الدعم والقيام بعملها على أتم وجه.

خامساً: النّتائج المتعلّقة بالسّؤال الخامس:هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر تعزى للمنصب؟ أظهرت النّتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعوّقات التي تحدّ من دور مؤسّسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر باختلاف الوظيفة، وهذا يدل على نمطية عمل مؤسسات المجتمع المدني، وعدم قدرتها على البحث عن فرص حقيقية لمعالجة المشاكل التي تعاني منها، حيث لا يعود للمناصب داخل المؤسّسة أي تأثير في المعوّقات التي تعاني منها المؤسّسة سواء أكانت معوّقات مؤسسية أم مجتمعية أم اقتصادية.

سادساً: النّتائج المتعلّقة بالسّؤال السادس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر تعزى لمدة عمل العاملين في تلك المؤسّسات؟ أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسّسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر باختلاف مدة عمل العاملين. وهذا مؤشر يدل على كفاءة العاملين في الإستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات لمواجهة الفقر.

توصيات الدّراسة

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن إقتراح ما يلي:

- ربط مؤسسات المجتمع المدني بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطوّرة، توثّق تفاصيل الفئات المستهدفة، وترصد أهم احتياجاتهم وفي مقدمتهم الفئات الفقيرة والمهمّشة.
- ضرورة اهتمام مؤسّسات المجتمع المدني بتوفير الدّعم المادّي للأنشطة المتنوّعة الخاصّة بها من خلال البحث عن مصادر تمويل داخلية وخارجية.
- العمل علي تبني إستراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذّاتي، والتّنمية الاقتصادية، وتعمل على الحدّ من معدلات الفقر.
- توفير الدّعم الرسمي والمساندة من قبل المسؤولين لمؤسّسات المجتمع المدني من أجل تشجيعها على القيام بوظائفها على أكمل وجه.
- ضرورة التّشبيك بين منظّمات المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية.
- نشر ثقافة العمل التّطوعي بين أفراد المجتمع المحلي.
- بناء قدرات العاملين في مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً أعضاء الهيئات الإدارية من خلال دورات تدريبية وتأهيلية، بحيث تصبح هذه الجمعيات احترافية في أدائها لمهماتها ووظائفها.
- إجراء المزيد من الدّراسات المماثلة في موضوع دور مؤسّسات المجتمع المدني في الحدّ من الفقر في المجتمع الأردني من وجهة نظر المستفيدين.

References (Arabic & English)

- Abdel Hamid, Hisham, S. (2007). *Introduction to General Practice in Social Work*, Dar Al-Mohandes for Printing and Publishing, Cairo.
- Abdul Salam, M. (2008). *The role of Islamic charities in alleviating poverty with a proposal for Establishing a Private Islamic bank for the poor*, the Arab Journal of Human Sciences, 20 (2).
- Abu Zeid, S. (2006*). Civil Society Organizations Contributions in Achieving the Social Rights of the Poor,* (unpublished) PhD Thesis, Helwan University, Egypt.
- Alami, A. (2002). *Working Paper presented to the National Forum of Development Societies,* Ministry of Social Economy and Small and Medium-Sized Enterprises and Handicrafts, vol. 1, BouZareka, Kingdom of Morocco.
- Al-Arwan, M. (2013). *The role of Al-Bar Charity Association in facing poverty in the Saudi Society: A study from the point of view of the beneficiaries of the programs of Al-Bar Charity Association in the west of Riyadh City*, Master Thesis (Unpublished), Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Agha, W., Abu Maddalah, Samir. (2010), *Poverty and Unemployment phenomenon's in the Gaza Strip and the role of governmental*, civil & international institutions to address them, Journal of Al-Azhar University in Gaza, Humanities Series, Volume 13, 1st. edition(B).
- Al-Khasawneh, M., et. all. (1998). *Poverty and Unemployment in Jordan*, 1st.edition, Amman: Royal Scientific Society.
- Anderson, D. (1999). *The Assembly a tool for transforming communities Schumacher society Great Barrington*, *Unpublished Doctoral Dissertation*, University of Central Florida, Orlando.
- Arab Human Development Report. (2002), *Towards a Knowledge Society*, UNDP, Arab Fund for Economic and Social Development.

- Barrett G. and Ditzel M. (2002). *Community Civil Society and Intervening Institution in Rural Chile***,** Researching Society and Culture, Sixth edition, London, Saga Publication.
- Brakat, W. (2005). Activating *Voluntary Charitable Societies in Light of Social Reform Policies in the Contemporary Arab Society***,** The Scientific Conference of Social Service and Reform Issues in Contemporary Arab Society, 18th Conference, Helwan University, Egypt.
- Coulshed & Orme J. (1998), *Social Practice, an Introduction*, International Journal of Voluntary and Nonprofit Organization, Third Edition, No 18-25.
- Daraghmeh, N. (2010), *Role of Charitable Associations in Economic and Social Development in Nablus Governorate*, and Prospects for strengthening it, Master Thesis (unpublished), Jerusalem, Palestine.
- Department of Statistics. (2010). *Poverty Assessment Report in Jordan*, Amman, Jordan.
- Department of Statistics. (2013). *Poverty Assessment Report in Jordan*, Amman, Jordan.
- Edith A. and Zuleme E. (1992), *Natural Helping Networks*, in Encyclopedia of social work 19th Edition, USA Washington NASW, volume (2), No.15-25.
- Hamza, A. (2014*). Management of Social Institutions*, 1st edition Dar Al-Masirah Publishing and Printing, Amman.
- Hawrani, H. (2001). *Directory of Civil Society Organizations in Jordan*, 1st edition, Amman: Sindbad Publishing House.
- Hilal, Z. (2012). *The Role of Charitable Associations in Reducing Poverty Problem (A Study on a Sample of Beneficiaries of Charitable Society Programs in Bahrain)*, Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Irbid
- Howell, J. (2000*). Making Civil Society from the Outside*, the European Journal of Development Research, Vol.12, and No.1.

- James S., & Zanden. (1990*). The Social Experience*, (1st ed.), New York: McGraw-Hill Publishing.
- Lotfi, T. (2004). *Humanitarian and Charitable Work in the United Arab Emirates: A field study; For a sample of workers and volunteers in Charities and humanitarian Societies in the United Arab Emirates*, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st. Edition, United Arab Emirates, Pp. 13-140
- Mekdad M. *et al*. (2014). "*The Role of Palestinian Societies in Reducing Poverty in Gaza Strip (Case Study of Al-Salah Islamic Society)"*, Islamic Journal of Economic and Administrative Studies, Vol 22, No.2, Gaza.
- Mengeshe S. (2002). *The role of Civil Society Organization in Poverty Allviation, Sustainable Develpoment and Change: The Cases of Idirs in Akaki, Nazerth and Addis Ababa*, Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopia.
- Ministry of Planning and International Cooperation. (2013*). Government Work Program,* (2013-2016), Amman, Jordan.
- Ministry of Planning and International Cooperation. (2014*). Poverty pockets study*, Amman, Jordan.
- Ministry of Planning and International Cooperation, Ministry of Social Development, Department of Statistics and World Bank, (2004*). Poverty Assessment in Jordan, Amman, Jordan.*
- Mustafa, H. (2005*). Civil Society Organizations as a Partner in Social Welfare Policy Making in Egypt*, PhD Thesis (unpublished), Helwan University, Egypt.
- Nakhla, K. (1999). *Our Institutions and Their Role in Palestine - Towards Community Development*, Master Thesis (unpublished), Islamic University, Gaza, Palestine.
- Ndangwa, N. (2006)**.** *Civil Society and Poverty Reduction in South Africa,* Foundation Maison des Science de L' Homme, 55(1), p. 166.
- New Jordan Center for Studies. (2010). *Civil Society Indicators Index in Jordan / National Analytical Report 2010,* Amman, Jordan.

- NGO Services Center, (2002). *Networking and Alliance in Civil Action*, Non-Periodic Publications, Cairo, Egypt.
- Othman, S. (2008). *Social Participation and Its Role in Economic and Social Development: Evaluation Study of Charitable Organizations and Beneficiaries Visions of their Services in Irbid Governorate,* Master Thesis (Unpublished), Yarmouk University, Amman, Jordan.
- Paul, J. (1995). *The World Bank and non-govrnment of organization, the linits of apolitied development New York*, st Martin, and s press in.
- Qandil, A. (2005*). Role of NGOs in Implementing Development Goals*, A Study on the Reality and Profiles of NGOs, Follow-up Committee of Arab NGOs, Cairo, Egypt.
- Serouji, T. (2009). *Social CapitalCairo,* Anglo Egyptian Library.
- Seizure, P. (1999). *The Real of NGOS in Global Social Welfare Policy Making*, Influencing International Processes, Vol. 46, No. 1.
- Shatat, J. & Kafarneh, W. (2010). *The Difficulties Facing Civil Society Organizations in Mitigating the Poverty and Unemployment in Gaza Strip from the Point of View of the Directors of the NGOs Network*, A Paper presented to a Conference entitled "Development Vision to Counter the Effects of War and the Blockade on the Gaza Strip**"**, Vol. 1, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza.
- Shehab, A. (2013). *The role of NGOs in reducing poverty rates during the Israeli siege on the Gaza Strip*, Master Thesis (unpublished), Gaza, Palestine.
- United Nations Development Program. (UNDP). (2006). *Power Poverty and the Water Crisis*, Human Development Report.
- Widjaja. (2009**).** *Microcredit Not for the Poor*, Journal of American History, 60(1), 80-151.